

# السكان والتنمية في مصر

الزيادة السكانية منحة أم محنّة؟

هل مصر فلتة ديمografique؟!

التنمية والسكان  
على ضوء الفكر الاقتصادي  
والسياسي لرمزي ذكي

الإعلام وقضايا السكان..  
هل يمكن الاستمرار بأدوات الماضي؟

السياسة السكانية:  
الخطة التنفيذية 2015 - 2020

قراءة في ملامح الاستراتيجية  
القومية للسكان

# لبيا.. صراعات القبيلة والدين والمقليم

المرحلة الانتقالية..  
تراجع الدولة وتقدم القبيلة

عملية الحوار..  
محاولة إحياء السياسة

مواقف القوى الإقليمية..  
الصراع والتناقضات

تداعيات الصراع على الاقتصاد..  
شبح الانهيار

السنة الأولى • العدد ٦ • يوليو 2015

# رؤى مصرية

Egyptian Visions

## تحليلات متخصصة وحوارات



تصوير: أحمد حافظ



تصدر عن:  
مركز الأهرام  
للدراسات  
الاجتماعية والتاريخية



تصدر عن:



مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية  
Al-Ahram Center for Social and Historical Studies

عن مؤسسة:



رئيس مجلس الإدارة  
**أحمد السيد النجار**

مدير المركز ورئيس التحرير  
**هانئ رسلان**

مدير التحرير  
**محمود حمدى أبو القاسم**

المستشار الفنى  
**أحمد اللباد**

سكرتارية  
**إيمان أحمد**

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية  
**2015/24210**

شارع الجلاء، القاهرة 11511  
جمهورية مصر العربية  
هاتف: +20-2-27705331  
فاكس: +20-2-27705533

طبع بمطابع الأهرام، قليوب  
حقوق الطبع محفوظة لمركز

السنة الأولى • العدد 6 • يوليو 2015

# رؤى مصرية

Egyptian Visions

## تحليلات متخصصة وحوارات

سلسلة شهرية تُعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الظواهر والقضايا المصرية في المجالات المختلفة، إضافة إلى الأحداث الإقليمية أو الدولية ذات الصلة أو التأثير على مصر. وذلك من خلال رؤى ووجهات نظر مصرية.

الآراء الواردة في المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن رأي «رؤى مصرية»، ولا عن رأي «مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية».

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من مادة المطبوعة دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق المسبق مع المركز.

# محتويات الأعداد السابقة

## ■ العدد الخامس: أزمة الإعلام في مصر

ملاحظات أولية على حالة إعلامية مضطربة  
الاستحقاق المؤجل: هيكلة الإعلام في دستور 2014  
كيف يبيع الإعلام المصري جمهوره؟  
المعايير الغائبة: إعلام الفوضى وصناعة الأزمات  
التحول من إعلام السلطة إلى الخدمة العامة: بولندا نموذجاً  
المصالح الميسية: من يمول الإعلام في مصر؟  
الإعلام والمسألة الديمقراطية وإشكالية هيكلة ماسبيرو  
الهجرة الجماعية: دوافع الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الرقمي  
البث التحرري: كيف يبدو إعلام الإخوان في الخارج؟  
الأيقونات المقدسة: كيف يستغل الإسلاميون فضاء الإنترنت؟

## ■ العدد الأول: السلفيون والسياسة في مصر

السلفية المصرية: تحولات الحركة وتطور دور الدولة  
خريطة الجماعات السلفية في مصر  
الدعوة السلفية بين الخطاب والممارسة  
الجثوح السلفي للسياسة: أداء حزب النور بين انتقاضتين  
المigration إلى العنف: التحول السلفي إلى الفكر الجهادي  
الجبهة السلفية .. إرث الماضي وتحديات المستقبل  
منبر الحوار: العرف والقانون في مصر

## ■ العدد الثاني: الجماعات الجهادية في مصر

اللجوء إلى الأطراف: الجغرافيا المتحركة للعنف الإسلامي  
جذور الفكر الجهادي في مصر  
الغضب المفجح: الجهاديون الجدد في مصر  
التشييك الجهادي وأثره على البيئة الإقليمية  
ما بعد القطرية: نموذج أنصار بيت المقدس  
المراجعات الجهادية: الحدود والفاعلية

## ■ العدد الثالث: الانتخابات والمجتمع في مصر

الاستبداد المتowan: إعاقات الثقافة وتعثرات الديمقراطية  
السلطوية وهندسة التشريعات الانتخابية  
الشرعية المتكلكة: الدور الوظيفي للعملية الانتخابية  
تغيرات الهيئة الناخبة وأثرها على العملية الانتخابية  
العلاقات الزبانية في الانتخابات المصرية.. الديمومة والتغيير  
السياسي وغواية البرلمان: هل من تغير بعد ثورة يناير؟  
ظاهرة الترحال السياسي .. الأسباب والتداعيات  
أحكام "الدستورية" وأثرها السياسي على العملية الانتخابية

## ■ العدد الرابع:

الأدوار المتباينة: العرف والقانون في مصر  
الفرص والمخاطر: الميكانيزمات المجتمعية في حل النزاعات  
التقاليد في واقع متغير: تحولات النزاعات في محافظة أسيوط.  
المداخل المغلقة: النقد الذاتي للكيانات كأداة لمعالجة الاستقطاب  
مقاربات جديدة: الفاعلين غير الرسميين وتحویل النزاعات  
الهويات المتنازعة: الأبعاد القبلية والمذهبية للأزمة  
الخريطة الصعبة: مأزق الدولة في اليمن  
التنمية الغائبة: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للأزمة  
عاصفة الحزم والمواجهة السعودية الإيرانية  
السياسات الإريترية والقرن الإفريقي

# المحتويات

## هذا العدد

تحظى قضية السكان باهتمام خاص، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية وتداعياتها المختلفة على المستويين السياسي والاجتماعي. وقضية السكان ليست بعيدة عن هذه الأطر، فهي ذات علاقة وثيقة بقضية التنمية بمفهومها الكلي. ولهذا تختلف وجهات النظر حول التساؤل الرئيسي المتعلق بتلك القضية، وهو هل الزيادة السكانية نعمة أم نقمة؟ وذلك في سياق الاختلاف حول إ حالـة المشـكلـة إلـى التـنـاسـب بـيـن مـعـدـل الـموـالـيد الـمـرـتفـع وـمـعـدـل الـموـالـيد الـمـنـخـضـنـ، أو إلـى عـدـم التـكـافـز بـيـن النـوـمـ السـكـانـي الـمـرـتفـع وـالـموـارـد الـاـقـتـصـادـيـة الـمـحـدـودـةـ، ولاـشـكـ أنـعـدـ وـجـودـ إـجـابـةـ وـاحـدـةـ لـهـذـاـ التـسـاؤـلـ، قـدـ انـعـكـسـ فـيـ اـخـتـالـفـ المـقـارـيـاتـ المـطـرـوـحةـ لـمـعـالـجـةـ الـقـضـيـةـ السـكـانـيـةـ، وـمـنـ ثـمـ تـحـدـيدـ الـإـسـتـرـاتـيـجـةـ الـفـاعـلـةـ لـلـتـعـاملـ معـهـاـ. وـلـمـزـيدـ مـنـ إـقـاءـ الضـوءـ عـلـىـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ رـأـتـ "روـىـ" مـصـرـيـةـ "أـهـمـيـةـ اـسـتـعـارـضـ وـمـنـاقـشـةـ وـجـهـاتـ النـظرـ الـمـخـلـفـةـ، فـقـدـ الـدـكـتـورـ مـاجـدـ عـمـانـ وـجـهـةـ النـظرـ الـتـىـ تـعـبـرـ الـزـيـادـةـ السـكـانـيـةـ تـمـثـلـ مـحـنـةـ الـدـوـلـةـ الـمـصـرـيـةـ، وـتـهـدـدـ مـجـمـعـهـاـ بـالـجـهـلـ وـالـفـقـرـ وـالـتـلـفـ، وـفـيـ الـمـقـابـلـ قـدـ الـدـكـتـورـ أـيمـنـ زـهـرـىـ، وـجـهـةـ نـظـرـ مـقـابـلـةـ تـعـبـرـ أـنـ مـصـرـ لـيـسـ فـلـتـةـ دـيـمـغـرـافـيـةـ، فـيـ الـوقـتـ الـذـيـ تـقـدـمـ فـيـ الـدـكـتـورـ فـيـقـيـانـ فـوـادـ قـرـاءـةـ فـيـ إـطـارـ إـجـابـةـ عـنـ نـفـسـ التـسـاؤـلـ مـنـ خـلـلـ مـنـاقـشـةـ أـفـكـارـ رـمـزـىـ زـكـىـ الـذـىـ يـرـىـ أـنـ أـبعـادـ الـعـشـكـلـةـ تـرـتـبـطـ بـتـاـخـرـ الـتـطـوـرـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ فـيـ هـذـهـ الدـوـلـةـ. فـيـ هـذـاـ الإـطـارـ حـرـصـنـ أـيـضـاـ عـلـىـ حـضـورـ وـجـهـةـ النـظرـ الرـسـمـيـةـ الـتـىـ يـتـمـ الـعـلـمـ مـنـ خـلـلـهـاـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ، عـبـرـ مـخـاطـبـةـ مـكـتبـ الـأـسـتـاذـةـ الـدـكـتـورـةـ هـالـةـ يـوـسـفـ وزـيـرـةـ الدـوـلـةـ لـلـسـكـانـ، الـتـىـ اـسـتـجـابـتـ مـشـكـورـةـ، حـيثـ تـنـشـرـ أـيـضـاـ فـيـ هـذـاـ الـمـلـفـ الـوـرـقـةـ الـتـىـ وـصـلـتـاـ مـنـ مـكـتبـ الـخـبـرـاءـ بـدـيـوـانـ الـوـزـارـةـ، وـالـتـىـ تـنـتـاـولـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـقـومـيـةـ لـلـسـكـانـ 2015-2020ـ، بـجـابـ وـرـقـةـ أـخـرىـ للـدـكـتـورـةـ حـنـانـ جـرـجـسـ تـلـقـىـ مـزـيدـاـ مـنـ الضـوءـ عـلـىـ جـوـانـبـ مـهـمـةـ فـيـ هـذـهـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ. وـعـلـىـ جـاتـ آخـرـ تـلـقـىـ "روـىـ" مـصـرـيـةـ "الـضـوءـ عـلـىـ جـوـانـبـ وـأـبعـادـ مـهـمـةـ مـنـ الـأـزـمـةـ الـلـبـيـيـةـ بـعـدـ الثـوـرـةـ، فـيـ مـحاـوـلـةـ لـمـقـارـيـةـ الـأـوضـاعـ الـمـنـدـهـورـ، وـسـاـهـمـ مـعـنـاـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ عـدـدـ مـنـ الـأـسـاتـذـةـ وـالـبـاحـثـيـنـ الـلـبـيـيـنـ، وـهـمـ بـطـبـيـعـةـ الـحـالـ أـكـثـرـ درـيـةـ بـالـوـاقـعـ الـلـبـيـيـ وـآلـيـاتـ تـفـاعـلـهـ، الـتـىـ تـغـيـبـ تـفـاصـيـلـهـ عـنـ الـكـثـيرـ مـنـ النـاظـرـيـنـ لـهـذـهـ الـأـزـمـةـ مـنـ الـخـارـجـ. المـحرـرـ

## القسم الأول: السكان والتنمية في مصر

- الزيادة السكانية .. منحة أم محنـة؟  
د. ماجـدـ عـمـان..... 6
- هل مصر فلتـةـ دـيمـغـرـافـيـةـ؟!  
د. أـيمـنـ زـهـرـى..... 9
- التنمية والسكان على ضوء  
الفكر الاقتصادي والسياسي لرمـزـىـ زـكـىـ  
د. فيـقـيـانـ فـوـاد..... 13
- الإعلام وقضايا السكان ..  
هل يمكن الاستمرار بأدوات الماضي؟  
كريـمةـ كـمال..... 17
- السياسة السكانية:  
الخطـةـ التـنـفيـذـيـةـ 2015 - 2020  
إعداد فريق من الخبراء بديوان وزارة الدولة للسكان..... 20
- قراءـةـ فـيـ مـلـامـحـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـقـومـيـةـ لـلـسـكـانـ  
د. حـنـانـ جـرـجـس..... 23
- القسم الثاني: ليبيا.. صراعات القبيلة والدين والإقليم  
■ المرحلة الانتقالية .. تراجع الدولة وتقدم القبيلة  
أـمـالـ سـلـيـمـانـ العـبـيدـى..... 27
- عملية الحوار .. محاولة إحياء السياسة  
كـاملـ عبدـ الله..... 30
- مواقـفـ الـقـوـىـ الـإـقـلـيمـيـةـ .. الـصـرـاعـ وـالـتـنـاقـضـاتـ  
مـصـطـفـيـ أبوـ القـاسـمـ خـشـيم..... 33
- تـدـاعـيـاتـ الـصـرـاعـ عـلـىـ الـاـقـتصـادـ .. شـبـحـ الـانـهـيارـ  
د. عبدـ النـاصـرـ عـزـ الدينـ بـوـخـشـيم..... 37

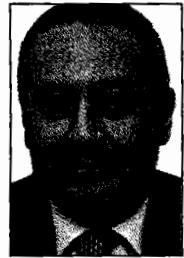
# السكان والتنمية في مصر

# الزيادة السكانية .. منحة أم محنّة؟

د. ماجد عثمان

مدير المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين بلغ عدد سكان مصر حوالي 20 مليون، وأضافت مصر 20 مليون نسمة إضافيين بحلول عام 1978، وعشرين مليون ثالثة بحلول عام 1997، وعشرين مليون رابعة لتصل مصر إلى نحو 80 مليون نسمة بحلول عام 2011. ومن المتوقع أن يكسر عدد سكان مصر حاجز الـ 100 مليون نسمة بحلول عام 2020، ليتضاعف عدد سكانها 5 مرات فيما بين 1950 و2020.



ال المناصب القيادية في مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات السيادية، وفي القضاء في ظل انخفاض شديد وتراجع في نسبة الإناث اللاتي يتم انتخابهن في المجالس التنيابية، وهو ما يجعل تأثير الإناث في أي من السلطات الثلاث شديد المحدودية.

ومن المتوقع أن تستمر معدلات الزيادة السكانية خلال الفترة من 2020 إلى 2050 بسبب الهرم السكاني الفتى، الذي يضم أعداداً كبيرة في سن الإنجاب. يضاف إلى ذلك أن منظومة القيم الحاكمة للسلوك الإنجابي تميل إلى تفضيل ثلاثة أطفال، باعتباره العدد الأمثل للأبناء، وتفضيل الإنجاب مباشرةً بعد الزواج ولا ترى أن المباعدة بين الولادات ضرورة. ومع وجود حواجز ضمنية للإنجاب غير المنضبط، تمثل في تشغيل نسبة كبيرة من أطفال الأسر محدودة الدخل، فإن استمرار التراخي في تنفيذ العقوبات على عدم التحاق وتسرب الأطفال من المدارس، وعلى عماله الأطفال، وعلى الزواج المبكر يدعم سلوكاً إنجابياً يؤدي إلى "انتهار جماعي" يصعب تجنبه. أحد التحديات التي تواجه الاستفادة من السكان باعتبارها منحة وليس محنّة هي التفاوتات في المؤشرات السكانية بين المناطق الجغرافية وبين الشرائح الاجتماعية.

والفوارق الجغرافية تضم تفاوتات بين الحضر والريف، وبين وجه بحرى ووجه قبلى، وبين ريف وجه بحرى وريف وجه قبلى، وتفاوتات بين المناطق الحضرية المخططة، والمناطق الحضرية العشوائية. كما توجد تفاوتات لا تقل أهمية في المؤشرات السكانية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة لا سيما حسب الثروة وحسب الحالة التعليمية.

أى أن المصريين احتاجوا إلى عشرات الآلاف من السنوات ليصلوا إلى الـ 20 مليون الأولى، ثم تمكناً من التضاعف عدة مرات في سنوات قليلة، دون أن يتمكناً من تحقيق زيادة مماثلة في مساحة الأرض الزراعية، أو حجم المياه المتاحة، لمحافظوا على تأمين ضروريات الحياة. كما لم يتمكنوا من تحقيق تنمية بشريّة، أو من تحقيق مستوى رفاهة حققته دولٌ نامية أخرى.

وعلى الرغم من أن وجه الحياة تغير في مصر من نواح عديدة، إلا أن الموارد الطبيعية من مياه، وأرض قابلة للزراعة، ومصادر للطاقة لم تتضاعف بالتأكيد بنفس معدلات النمو السكاني الذي شهدته مصر خلال هذه الفترة، وهو ما انعكس سلباً على نوعية الحياة، وعلى الاستدامة البيئية، وعلى قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات الأساسية بحد أدنى من الجودة. وأثر النمو السكاني غير المنضبط بالسلب على خصائص السكان المعرفية والصحية والمهاراتية والسلوكية، والتي ساهمت بدورها في تعزيز عدم الرشادة في اتخاذ القرار الإنجابي السليم سواء في عدد الأطفال، أو في توقيت الإنجاب ليدخل المجتمع المصري في حلقة مفرغة يصعب الفكاك منها.

ومن ناحية أخرى انعكس السلوك الإنجابي غير المنضبط، والذي اقترب بتوجهات شديدة المحافظة على وضع المرأة، وتجلّى في ظواهر سلبية لم يعرّفها المجتمع المصري من قبل، تمثلت في عنف ضد المرأة تجاوز الجانب المادي إلى الجانب الحسي، والذى تبلور في إقصاء من المجال العام، لم يقتصر على المجال السياسي فقط، وإنما امتد ليشمل المجال الاقتصادي أيضاً، وهو ما تبلور في قلة نسبة الإناث في موقع اتخاذ القرار ولا سيما

ربما من المفيد الإشارة إلى أن السيناريو الذى كان مستهدفاً في بداية الثمانينيات من القرن الماضى هو إحداث تراجع سريع في معدلات الإنجاب، يؤدي إلى خفض معدلات إعالة الأطفال، وإحداث التغيرات الديموغرافية المطلوبة لدخول مصر في مرحلة النافذة الديموغرافية، وهي الفترة التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل، وتقل فيها معدلات الإعالة، وتحقق فيها عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة.

إلا أن الإخفاق في تحقيق الخفض المطلوب في معدلات الإنجاب حال دون تحقق هبة ديمografie استفادت منها دول أخرى. والزيادة السكانية الإضافية التي شهدتها مصر في السنوات العشر الأخيرة لا تؤجل فقط الاستفادة من الهبة الديموغرافية، وإنما تؤثر بمزيد من التدهور في المؤشرات التنموية، وفي تكوين رأس المال البشري نتيجة تزايد في عدد الأطفال المعالين دون توافر الإمكانيات التي تسمح بتوفير الخدمات الأساسية للجميع. ويقوم قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة بإصدار تقديرات حول التنبؤ بأعداد سكان كل دولة من دول العالم في المستقبل، وتعتمد هذه التقديرات على سيناريوهات مختلفة حسب مستويات الإنجاب، التي تتبعها الدولة في السنوات القادمة.

ويشير آخر إصدار لهذه الدراسة إلى أنه حتى إذا انتهت مصر في الفترة القادمة سيناريو الإنجاب المنخفض، فإن عدد سكان مصر سيواصل الزيادة حتى يصل في عام 2036 إلى 100 مليون نسمة، ثم يصل بحلول عام 2050 إلى 105 مليون نسمة ليستقر عدد السكان عند هذا العدد.

أما إذا انتهت مصر سيناريو الإنجاب المرتفع، فستكسر مصر حاجز الـ 100 مليون في عام 2025، وتنطلق إلى 140 مليون عام 2050، وهو سيناريو لا أحد له تسمية أفضل من تسميته بسيناريو "الانتحار الوطني". وإذا تساءل القارئ هل ستكون مصر أقرب إلى سيناريو الإنجاب المنخفض، أم أقرب إلى سيناريو الإنجاب المرتفع؟ فإنه سيتلقى إجابة صادمة، فالواقع الحالى معدلات المواليد التي شهدتها مصر في السنوات الست الماضية يشير إلى أن مستويات الإنجاب الحالية تفوق سيناريو الإنجاب المرتفع الذي أعده قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة!!! أى أن استمرار معدلات الإنجاب الحالية سيصل بمصر إلى الـ 100 مليون بحلول عام 2020، وإذا استمر المصريون في تبني القيم الإنجابية السائدة في العقود القادمة، فلا يستبعد أن يتحقق سيناريو الانتحار الوطنى بأسرع مما نتصور. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات قسم السكان بالأمم المتحدة تشير إلى أن الزيادة

السكانية في مصر تفوق الزيادة السكانية في كل من تركيا وإيران. وقد كان عدد سكان الدولتين مساوياً لعدد سكان مصر في بداية الألفية، وتبيّن التقديرات إلى أنه إذا انتهت الدول الثلاث سيناريو الإنجاب المنخفض، فإن عدد سكان مصر سيزيد بحلول عام 2050 عن عدد سكان إيران بـ 18 مليون نسمة، وسيزيد عن عدد سكان تركيا بـ 23 مليون نسمة، أما إذا انتهت الدول الثلاث سيناريو الإنجاب المرتفع فسيزيد الفارق بين عدد سكان مصر، وعدد سكان إيران ليصل إلى 25 مليون نسمة، في حين تشير النتائج إلى أن الفارق بين عدد سكان مصر وتركيا سيصل إلى 32 مليون نسمة.

وإذا نظرنا إلى عدد المواليد السنوى في مصر نجد أن عدد المواليد خلال عقد التسعينيات كان حوالي 1.6 مليون مولود سنوياً في المتوسط، وارتفاع هذا المتوسط السنوى ليصل إلى نحو 1.8 مليون مولود في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، إلا أن السنوات الأخيرة تشير إلى زيادة غير مسبوقة حيث كسرت مصر حاجز الـ 2 مليون مولود سنوياً في عام 2008، واستمرت أعداد المواليد في التزايد لتصل إلى 2.4 مليون مولود عام 2011، وإلى 2.6 مليون مولود سنة 2012، وذلك حسب البيانات التي ينشرها الجهاز المركزى للتटعنة العامة والإحصاء. وتؤكد بيانات المسح السكاني الصحى لعام 2014 هذا الاتجاه التصاعدى في مستويات الإنجاب، إذ تشير نتائج المسح إلى أن معدل الإنجاب الكلى قد ارتفع من 3 أطفال لكل سيدة عام 2008 إلى 3.5 طفل عام 2014.

وحتى تقييم مستوى الزيادة السكانية التي حدثت في مصر مقارنة بالدول الأخرى تشير إلى أنه في عام 1950 كان عدد المواليد في مصر يساوى عدد المواليد في إيطاليا، وبحلول عام 1977 أصبح عدد المواليد في مصر يساوى عدد المواليد في إيطاليا وفرنسا مجتمعة، وبحلول عام 2000 أصبح عدد المواليد في مصر يساوى عدد المواليد في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا مجتمعة، وبحلول عام 2012 أصبح عدد المواليد مصر مساوياً لعدد المواليد إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة مجتمعة. وهذه الحقائق تثير كثيراً من التساؤلات والاستنتاجات. لعل أهمها: مقارنة الموارد التي يمكن أن تخصصها مصر لتعليم الـ 2.6 مليون عندما يصلوا إلى سن التعليم، والموارد التي ستخصصها الدول الأربع مجتمعة لنفس عدد التلاميذ، وبالتالي المردود الذى نتوقعه فى المستقبل فى ظل منافسة دولية، تحسمها المعارف والقدرات والمهارات والسلوكيات التى تتمتع بها الشعوب، وليس أعدادها المطلقة.

- 2- هناك 270 ألف أسرة تنجذب سنوياً علماً بأن الطفل السابق تم إنجابه منذ أقل من سنتين.
- 3- 40% من السيدات المتزوجات في سن الحمل لا يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، وتحصل نسبة غير المستخدمات إلى 69% في محافظة سوهاج، و62% في محافظة قنا، و59% في محافظة أسيوط.
- 4- 60% من السيدات المتزوجات في سن الحمل لم يتعرضن لأى رسائل خاصة بتنظيم الأسرة عبر التليفزيون.
- وهذه النتائج بالإضافة إلى أنها تعكس أبعاد المشكلة، إلا أنها تحدد أيضاً أولويات التعامل مع قضية الزيادة السكانية، فالتركيز على المحافظات التي توجد بها معدلات استخدام منخفضة يجب أن يأخذ أولوية، كما أن عودة حملة إعلامية وإعلانية للتعریف ب婷بعات الزيادة السكانية غير المحسوبة، وللتعریف بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، بما في ذلك التعامل مع المضاعفات والترويج الجاد للمباعدة بين الولادات، وتبني مفهوم الأسرة الصغيرة. أما لمن لا يزال يناقش هل الزيادة السكانية منحة أم محنّة؟
- فيمكن أن نقول له إنها منحة بلا شك لمن يريد للوطن أن ينهار، ولمن يريد للمصريين أن يزدادوا فقرًا وجهلاً وتخلقاً ■

وحتى لا يتصور القارئ أن معدلات الزيادة السكانية في مصر ترتفع عن المعدلات السائدة في الدول المتقدمة فقط، وأن المقارنة بالدول المتقدمة لا تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي للمجتمع المصري. فإننا نؤكد أن معدلات المصرية تفوق أيضًا وبوضوح المعدلات السائدة في معظم الدول النامية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن معدلات الإنجاب في مصر تفوق مثيلتها في أندونيسيا وتركيا وإيران والمغرب والجزائر وتونس والمكسيك والبرازيل وبنجلاديش وفيتنام، ناهيك عن الهند والصين. ومع تراجع معدلات النمو في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، فإن الفجوة في نوعية الحياة المرشحة للارتفاع ليس فقط بين مصر والدول المتقدمة، ولكن بين مصر ودول نامية أخرى، تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى من التي تحققها مصر، ومعدلات نمو سكاني أقل من التي تتحققها مصر.

#### رابعاً: خلاصة

النتائج التي أظهرتها عدد من المسح الميدانية التي أجريت أخيراً تشير إلى نتائج تحدد حجم وأبعاد المشكلة:

1- هناك 291 ألف أسرة تنجذب سنوياً علماً أن لديهم 3 أطفال على الأقل.

# هل مصر فلتة ديموغرافية؟!

د. أيمن زهرى

خبير السكان ودراسات الهجرة



عاد الحديث مرة أخرى عن "المشكلة السكانية"، وعلى الرغم من شيوع استخدام مصطلح "المشكلة السكانية" عند الحديث عن السكان في مصر، إلا أننى لا أميل إلى استخدام هذا المصطلح باعتباره مصطلحاً إيجانياً يحمل الحديث حول السكان قبل أن يبدأ بالإقرار بأن السكان مشكلة، لذلك ربما أميل أكثر إلى استخدام مصطلح المسألة السكانية.

توقعات السكان في كافة دول العالم منذ عقود، وهي معروفة ومتابعة للكافة عبر موقع الأمم المتحدة على الشبكة الدولية للمعلومات، ويمكن لأى مسئول أو خبير، أو حتى هاو الحصول على تقديرات السكان في مصر، أو أى دولة أخرى، حتى عام 2100. إذن المسألة ليست خدعة أو مفاجأة، وكان يجب التخطيط بناء على توقعات حجم السكان، وتطور عددهم، وتركيبهم العمرى والنوعي، وهذا هو ما يسميه خبراء السكان "إدماج السكان في تخطيط التنمية".

إذن المسألة ليست مفاجأة ولا خدعة، فعدد الأطفال الذين سوف يبلغون سن السادسة المطلوب استيعابهم في المدارس في أية سنة قادمة معروف من الآن وحتى عام 2100 على الأقل، وكذلك أعداد طلاب الجامعات والداخلين إلى سوق العمل والخارجين منه لبلوغ سن التقاعد. إذن المسألة كما يقول التعبير العامي "لا سحر ولا شعوذة" وكل شيء "على عينك يا تاجر". وعلى ذلك فإن الموضوع لا يتحمل كل هذا التوبيخ والتقرير للمواطن المصرى المطحون الذى لا يكفى عن مناكفة الدولة بخلفته الكثيرة.

بالطبع لا ينكر أحد أن هناك زيادة كبيرة في السكان، وأن حياتنا كان يمكن أن تكون أفضل لو كان عدد المواليد أقل مما هو عليه الآن. إلا أنه لا يجب استخدام الأرقام المطلقة للترهيب والتخويف، والأهم من ذلك لتبرير فشل الحكومات - أو ربما الأنظمة - المتعاقبة عن تلبية احتياجات مواطنها. صحيح أنه بلغ عدد المواليد عام 2013 مليونين وستمائة ألف مولود، لكن لا يجب أن نطلق هذا الرقم لترهيب الناس أو لإثنائهم عن المطالبة

في الآونة الأخيرة احتدم النقاش في الصالونات المغلقة، ومراكيز البحث، والإعلام، وبرامج "التوشكى" حول هذا الموضوع القديم الجديد ليعيينا من جديد إلى المربع رقم واحد للجدل المحتمل منذ عدة عقود حول ما إذا كانت الزيادة السكانية نعمة أم نقمة؟ إلا أن الأصوات المعتدلة في الموضوع آثرت الانزواء بعيداً عن دائرة الضوء. تجنبنا لحوارات لاكتها الألسن مئات المرات، وابتعدنا عن فكر قمعي على الصوت، لا يرى في السكان إلا أفواها جائعة، وأطفال شوارع، وسكان عشوائيات، ذلك الفكر الذي يرى أنه نظراً للصعوبات الاقتصادية التي تعانيها مصر، وعدم قدرة الدولة على التعاطي مع تلك المشكلات في المدى القصير، على الأقل، فإن الحل الأمثل لإحداث التوازن بين السكان والموارد هو غلق صنبور المواليد فوراً، وكأن هذا ممكناً، وتحميل المواطن مسؤولية الخلل بين الموارد والزيادة السكانية لدرجة التلویح بالحوافر السلبية؛ على شاكلة رفع الدعم عن الأسر التي تتوجب أكثر من طفلين، وهو ما يتعارض مع أبسط الحقوق التي كفلها الدستور للمواطنين.

هذا الفكر الذي ورثناه عن القس الإنجليزى روبرت مالتوس (1740-1801) من خلال نظريته الشهيرة، التي يعتبر من خلالها أن موارد الطبيعة أقل بكثير من تزايد السكان، مما يهدى أهل الكوكب بمستقبل مظلم. هذا المستقبل المظلم هو ما يبشرنا به الآن عدد لا يستهان به من الخبراء والمسئولين، وكأن تلك الزيادة السكانية قد هبطت علينا من السماء، أو كأننا كخبراء سكان لم يكن لدينا أدنى معرفة بتوقعات السكان في المستقبل، على الرغم من أن قسم السكان بالأمم المتحدة ينتاج وينشر

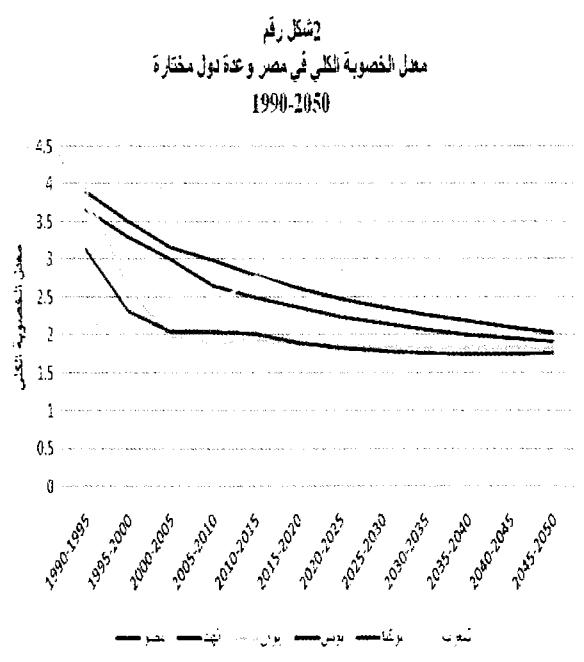
بحياة كريمة وخدمات أفضل من جانب الدولة. لا يجب أن نفصل هذا الرقم عن حقيقة تضخم القاعدة الشابية وارتفاع أعداد النساء في سن الإنجاب، ولا ننسى أن عدد الزيجات التي تمت خلال العام السابق لعام 2013 كانت تسعين ألف عقد زواج. أي أن مليونا تقريباً من مواليد 2013 كانوا يمثلون الطفل الأول.

### أولاً: مصر ليست فلتة ديموغرافية

قد نميل للاتفاق مع المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان بأن مصر فلتة جغرافية، لكن مصر بآية حال من الأحوال ليست فلتة ديموغرافية، وما يحدث في مصر يحدث مثله في العديد من البلدان النامية، بل لا يبالغ إن قلت إن ما سيحدث في مصر في المستقبل هو ذاته ما يحدث في دول أوروبا الآن، التي تعاني عجزاً ديموغرافياً. للتدليل على وجهة النظر هذه يمكننا إجراء مقارنة بسيطة بين تطور معدل المواليد الخام، ومعدل الخصوبة الكلية في مصر، وبعض الدول الأخرى، التي تبنّت برامجاً سكانية رامية إلى التحكم في الزيادة السكانية مثل مصر.

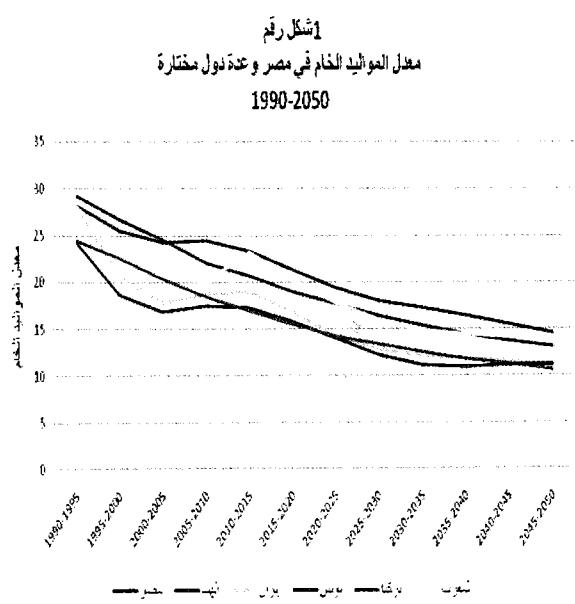
### ثانياً: معدل المواليد الخام

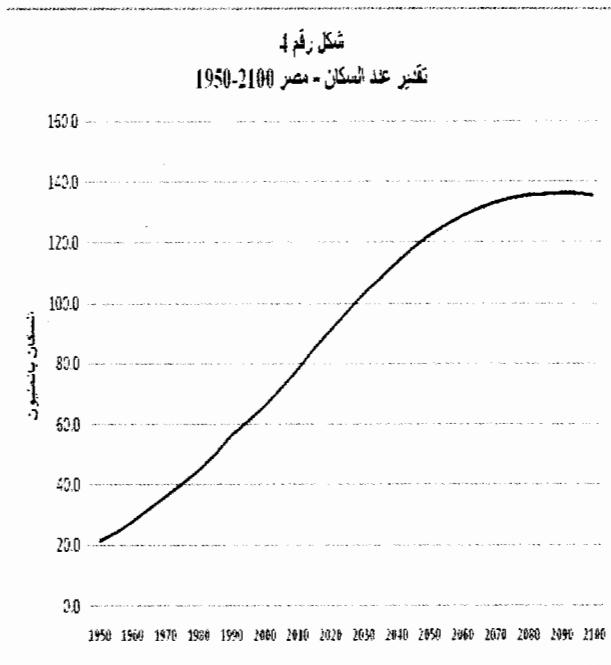
يلاحظ من بيانات الشكل رقم 1 أن معدل المواليد الخام للدول المختارة – ومن بينها مصر – كان يتراوح في معظم الدول بين 25 و30 في الألف خلال الفترة 1990-1995 وأنه بشكل عام – وبغض النظر عن بعد التباينات – آخذ في الانخفاض ليصل إلى ما بين 10 و15 في الألف خلال الفترة 2045-2050 بما في ذلك مصر.



### رابعاً: حتمية الزيادة والنقصان في عدد السكان

طبقاً لنظرية التحول/الانتقال الديموغرافي، يتحول السكان – سكان أي دولة – عبر فترة زمنية طويلة من معدلات مواليد مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة يؤديان إلى معدلات نمو سكاني منخفضة، إلى معدلات مواليد منخفضة ومعدلات مواليد منخفضة أيضاً يؤديان إلى معدلات نمو سكاني منخفضة. لكن انخفاض معدلات الوفيات عادة ما يسبق انخفاض معدلات المواليد، بما يؤدي إلى خلق مرحلة بينية بين المرحلتين، وهي مرحلة الزيادة السكانية المرتفعة، وهو ما يعرف اصطلاحاً بمرحلة "الانفجار السكاني". يختلف طول مدة مرحلة





#### خامساً: هل لدينا مشكلة؟

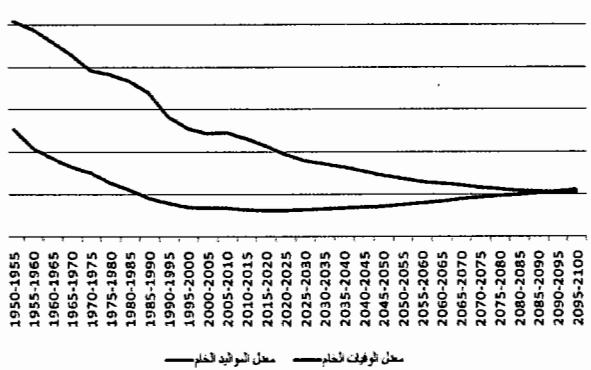
نعم لدينا مشكلة! المشكلة التي تواجهنا هي طول فترة المرحلة الانتقالية، طول فترة مرحلة الانتقال إلى فارق مقبول بين معدلات المواليد والوفيات يفي بحاجة النشاط الاقتصادي، ولا يؤدي إلى زيادة عدد الأطفال أقل من 15 سنة، وبالتالي زيادة الداخلين إلى سوق العمل، وما يمثله ذلك من أعباء توفير الرعاية الأساسية للأطفال، خاصة التعليم والصحة، وكذلك عبء توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. لكن السؤال الأهم، هل أخذنا على حين غرة، أي هل هذه أزمة أو كارثة مفاجئة مثل الكوارث الطبيعية، الزلازل والبراكين والفيضانات مثلاً؟ بالطبع لا، فبرامج التوعية بأخطار الزيادة السكانية بدأت في نفس التوقيت التي بدأت فيه في العديد من دول العالم النامي منذ ستينيات القرن الماضي وتلقت مصر ملايين الجنيهات من الهيئات الدولية لدعم تلك البرامج.

هل نجحت تلك البرامج؟ نعم نجحت، وانخفضت الخصوبة من خمسة أطفال لكل أنثى في ثمانينيات القرن الماضي إلى ثلاثة أطفال لكل أنثى عام 2010. ولكن يلاحظ أن معدل الخصوبة خلال العقود الأخيرتين ظل ثابتاً عند مستوى ثلاثة أطفال لكل أنثى، بما يشير إلى أننا وصلنا للحد الأقصى الممكن في ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الحالي، وهو ما لا يدركه الكثيرون من يرتفعون في وجوهنا لافتات التحذير على شاكلة الساعة السكانية القابعة أعلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التي تذكرنا بحملات الترهيب والترغيب القديمة على شاكلة "أنا رمز تنظيم الأسرة"، و"طفل كل

الانفجار السكاني من بلد إلى آخر طبقاً لدرجة تقدم الدولة ومستوى التعليم – خاصة تعليم الإناث الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الخصوبة – والاقتصاد والقيم والتقاليد ومكانة المرأة، بالإضافة إلى البرامج السكانية التي تتبعها – أو كانت تتبعها الدول. مرة أخرى، مصر ليست فلة ديموغرافية! بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة لتقديرات وتوقعات معدلات المواليد والوفيات لمصر خلال الفترة من 1950 إلى 2100 يوضح الشكل رقم 3 العلاقة بين معدلات المواليد والوفيات خلال تلك الفترة. وتمثل المساحة/المسافة بين المعدلين معدل الزيادة الطبيعية. يمثل هذا الشكل مرحلة ما يسمى بالانفجار السكاني والمرحلة الأخيرة في التحول demografique، المتمثل في تقارب معدلات المواليد والوفيات، وانخفاض معدل النمو الطبيعي، أو ربما الوصول إلى مرحلة انخفاض معدل المواليد عن معدل الوفيات. إذن في ثمانينيات هذا القرن، أو ربما قبله بقليل، سوف تعانى مصر ما تعانى منه أوروبا حالياً من مشكلات العجز demografique، وانخفاض الخصوبة، وارتفاع نسبة كبيرة كبار السن، وانخفاض أعداد السكان في الفئة العمرية المنتجة ٦٥-١٥ عاماً.

أضف إلى ذلك أن الزيادة السكانية لا تحدث خلسة، أو في غفلة من الزمن، ولكنها عملية تتميز بالشفافية وتنضم لمعايير علمية، كما أنها معروفة سلفاً ومتوجدة في أروقة الحكومة، والماراكز البحثية، والأجهزة الإحصائية، وينشرها ويحدث بياناتها قسم السكان بالأمم المتحدة، ليس لمصر فحسب، ولكن لكافة دول العالم (الشكل رقم 4 الذي يوضح تطور عدد السكان في مصر من عام 1950 حتى عام 2100). وليس مفاجأة أن عدد سكان مصر سوف يتزايدون حتى يصل عددهم إلى 136 مليون نسمة عام 2090 قبل أن يبدأ عدد السكان في الانخفاض التدريجي.

شكل رقم ٥  
معدلات المواليد والوفيات في مصر  
١٩٥٠-٢١٠٠



27 ثانية" وأغنية حسنين ومحمد بن الشهيره في ثمانينيات القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى الصدمة الإحصائية المتمثلة في عدد المواليد السنوي (2.6 مليون).

إلى إحداث نقلة نوعية في مدارك الأشخاص، ونظرتهم للحياة، ودور الدين في المجتمع. وعلى الرغم مما يمثله الحراك الشعبي الذي شهدته مصر منذ 25 يناير 2011 أو قبلها بقليل، وحتى وقتنا هذا من نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، إلا أننى أستطيع القول، بكثير من التأكيد، إننا ما زلنا نعيش فى ظل نفس الأطر المجتمعية والاقتصادية، التي سبقت تلك الفترة، وأن الطريق أمامنا طويل و مليء بالمطبات والمقببات، التي تجعل من إحداث مثل هذا التغيير الهيكلى عملية عسيرة ومعقدة، ولكنها فى نفس الوقت حتمية!

**سابعاً: هل يعني ذلك أن توقف الجهود الحالية؟**  
الإجابة بالطبع لا! لا يجب أن تتوقف الجهود الحالية، خاصة تلك الجهود المرتبطة بتقديم خدمات الصحة الإيجابية، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة، وعلاج العقم كجزء من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وخدمات الأمومة والطفولة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وكافة الحقوق الأخرى التي كفلها الدستور المصري لكافة المواطنين. لكن لا يجب أن نعول على تلك الجهود كثيراً في خفض معدلات الزيادة السكانية، لأنه كما سلف الذكر، هامش المناورة في هذه المسألة يظل ضعيفاً جداً ما لم نسع إلى إحداث التغيير الهيكلي المنشود في بنية المجتمع المصري، أو بمعنى أدق ما لم نسع إلى زيادة وتيرة ذلك التغيير الهيكلي في بنية المجتمع ■

**سادساً: هل يمكن الاستمرار على نفس النهج؟**  
عندما تستنفذ كل نقاط التوازن بين منحنى العرض والطلب لا بد أن يتحرك المنحنين ذاتهما حيث لا تصلح أى نقطة على المحورين للتوفيق بين العرض والطلب. في علم الاقتصاد يتحرك منحنى العرض عندما تظهر موارد جديدة للدولة مثل اكتشاف احتياطي كبير من النفط أو الغاز أو الموارد الطبيعية أو غيرها. يحدث ذات الشيء بالنسبة للطلب عند تغير أذواق المستهلكين، أو ارتفاع قدراتهم الشرائية بشكل مفاجئ، بما يؤدي لتحرك منحنى الطلب. في التعامل مع المسألة السكانية يمكن القول إن المنحنين القديمة، عرضاً وطلبًا، قد تم استفادـة كل نقاط التلاقي بينها، وأصبح من غير الممكن الوصول إلى نتائج أفضل في ظل الوضع الحالـي، وباستخدام نفس الآليات القديمة، وأصبح من المحتمـ الانتقال إلى منحنـات جديدة للمواءـة بين الطلب على الإنـجـاب والموارد المتاحة.  
هذا المنـنـى الجديدـ، الذى أعنيـهـ، هو حـتـىـةـ حدـوثـ تـغـيـرـ هـيـكـلـىـ فـيـ المـجـتمـعـ المـصـرىـ، وـفـيـ الـعـلـاقـاتـ المـجـتمـعـةـ وـالـأـسـرـيـةـ، وـفـيـ الـنـظـرـةـ لـالـمـرـأـةـ وـمـؤـسـسـةـ الزـوـاجـ، وـالـمـساـواـةـ بـيـنـ الـجـنـسـيـنـ وـقـيـمـةـ الـطـفـلـ وـعـمـالـةـ الـأـطـفـالـ، وـالـوـصـولـ إـلـىـ جـوـدـةـ فـيـ الـعـلـمـيـةـ التـعـلـيمـيـةـ تـؤـدـىـ

# التنمية والسكان على ضوء الفكر الاقتصادي السياسي لرمزي زكي

د. فيقianne فؤاد

خبيرة بالمجلس القومى للسكان



لم تستطع أية قيادة سياسية في مصر تجاهل القضية السكانية منذ ستينيات القرن الماضي، لكن من المؤكد أن الرئيس عبد الفتاح السيسي كان الأسرع في تاريخ الجمهورية المصرية؛ فقبل مرور عام واحد على رئاسته أصبحت القضية السكانية على أجenda خطابه العام للمصريين.

لأنه يرى لها ظلاً حديثة في فكر بعض المدارس الاقتصادية الغربية الشهيرة، وفكـر كثـير من السياسيـين والمثقـفين لـعـاجـلـةـ الـقضـيـةـ السـكـانـيـةـ،ـ وـخـاصـةـ فـيـ الـبـلـادـ المـتـخـلـفـةـ.

يرى رمزي زكي أن المالتوصية الجديدة لديها دائماً مفترحات لا إنسانية لتخفيف معدلات النمو السكاني مثل: تعقيم الرجال والنساء، وإباحة الإجهاض، وقصر التعليم المجاني، ودعم المواد التموينية على طفلين فقط ... الخ. وللأسف فإن بعض هذه المفترحات تنتشر في بلدنا في الآونة الأخيرة، وبالأخص ما يتعلق بحرمان الأسرة والأطفال بعد "الطفل الثاني" من كافة الخدمات التعليمية، والصحية، ودعم المواد التموينية ... ولا ينتبه من يقول هذه المفترحات بأنها ضد الحقوق الأساسية للطفل، وأنها تشكل عقوبات للطفل وليس للأسرة، وذلك لأن حظه التعيس جعله الطفل الثالث في أسرة فقيرة!!!

**أولاً: المقولات الأساسية لفكر رمزي زكي في القضية السكانية في الدول المختلفة**

1- إن المشكلة السكانية في الدول المختلفة ليست مشكلة عدم التناسب بين معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المنخفض، كما يذهب الديموغرافيون، وهي ليست بالقطع مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة كما يقول المالتوصيون. "إنها مشكلة تأخر التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. أو بعبارة أدق، هي تناقض ناشئ بين النمو السكاني المرتفع، ودرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي السادس".

بلغ عدد المصريين حوالي 90 مليون نسمة، وقد زادوا في عام 2014 فقط 2.6 مليون نسمة مقارنة بزيادة 1.9 مليون نسمة في عام 2010؛ أي أن هناك زيادة سنوية كبيرة بعد ثورة 25 يناير 2011. كل هذه الزيادة السنوية تتطلب من القيادة السياسية والحكومة قدرة فائقة على توفير احتياجاتها من الطاقة، والكهرباء، والسكن، وفرص العمل، والمدارس، والعلاج ... الخ، كما أنها تضغط على الموارد الطبيعية للدولة، وخاصة من الأرض والمياه.

وفي هذا السياق، نحاول تناول القضية السكانية من خلال قراءة الخطط القومية للسكان "الحديثة"، والتي أصدرتها الحكومات المصرية منذ عام 2007، في ضوء الفكر الاقتصادي السياسي للمفكر الاقتصادي البارز د. رمزي زكي، ومن خلال دراسته الشهيرة "المشكلة السكانية وخرافة المالتوصية الجديدة".

بداية نشير إلى أن نظرية مالتوس في السكان تقوم على أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحتة، وأن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية (1-2-4-16...)، بينما الموارد الغذائية تنمو بمتوالية حسابية (1-2-4-3-4...). وبناء عليه فإن القوة الأولى بكل تأكيد سوف تتفوق على الثانية. وأن مشاكل الجوع والبطالة والفقـرـ،ـ إنـماـ هـيـ مشـاكـلـ حـتـيمـةـ لـأـصـلـةـ لـهـاـ بـالـنـظـامـ الرـأسـمـالـيـ،ـ وـلـاـ بـطـرـيـقـةـ الحـكـمـ،ـ أوـ بـسـوـءـ تـوزـيعـ الثـرـوـةـ وـالـدـخـلـ،ـ وـلـأـهـمـ مـسـاعـدـةـ لـلـفـقـرـاءـ هـيـ تـبـصـيرـهـمـ بـقـانـونـ السـكـانـ حـتـىـ يـتـوقـفـواـ عـنـ الإنـجـابـ.

ويوجه رمزي زكي دراسته المعترفة (500 صفحة) إلى نقد نظرية مالتوس الشهيرة في السكان "رغم قدمها"،

القرار الذى تأخذه الأسرة فى صدد ضبط النسل هو فى الحقيقة قرار يعكس وعيها الاجتماعى المرتفع. وهذا الوعى لا يتحدد، أساساً من خلال الدعاية والوعظ والإرشاد، وإنما يكون نتيجة لتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تعيش فيها، من ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة التعليم، وتحسين وضع المرأة فى المجتمع، والقضاء على عمل الأطفال وانفصالهم عن عملية الإنتاج. ويحدد رمزى زكى أربع خطوات للتغلب على المشكلة السكانية هى: التحرر الاقتصادي، والتنمية المستقلة، والاعتماد على الذات، والعدالة الاجتماعية.

### ثانياً: قراءة في الاستراتيجيات القومية للسكان

فى ضوء المقولات الأساسية فى فهم وعلاج المشكلة السكانية لرمزى زكى سوف نحاول إلقاء الضوء على الخطط الإستراتيجية القومية للحكومة المصرية لحل المعضلة السكانية، وخاصة خططى (2007-2012، 2015-2030)، ورصد أهم ملاحظاتنا فى النقاط التالية:

1- لم يزل التركيز الأساسى للخطط الإستراتيجية للسكان "هو خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكاني". وبالتالي يكون المستهدف الرئيسي هو زيادة معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة من خلال خطاب دينى وإعلامى، يوعى الناس بخطورة الزيادة السكانية على موارد الدولة، وقدرتها على تلبية تطلعات المواطنين فى رفع مستويات المعيشة.

2- إن التفسير الأكثر قبولاً لنفهم المشكلة السكانية والمعتمد من قبل تلك الاستراتيجيات، يرى أن الزيادة غير المنضبطة فى أعداد السكان هي السبب الرئيسي فى تدنى المستوى الاقتصادي والمعيشى، وتدنى الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة ومرافق وبنية. بعبارة أخرى يعتبر أن الزيادة السكانية "متغير رئيسي"، وأن تدنى المستوى الاقتصادي والمعيشى "متغير تابع، أو نتيجة". هذا التفسير هو مسار نقد أساسى فى فكر رمزى زكى الذى يرى أن التخلف والركود الاقتصادى والاجتماعى، وعدم قدرة النظام الاجتماعى على تجاوز المرحلة الانتقالية إلى نمط صناعى اقتصادى حديث، يقلل الطلب على عمالة الأطفال، وقدر على توفير متطلبات الحياة من غذاء ومواء وتعليم وعمل ... هو السبب فى الزيادة السكانية وليس العكس.

3- أثبتت "المسح الصحى资料 السكاني 2014 ، والذى صدر من وزارة الصحة فى مايو 2015 أن الإستراتيجية السكانية (2007-2012) لم تحقق ما طمحت إليه من

2- إن السلوك الانجذابى للبشر صعب ومعقد، فهو ليس سلوكاً غريزياً بسيطاً. فمن الواضح أن تكاثر البشر يتوقف على مجموعة كبيرة من العوامل ذات الطابع الاجتماعى، مثل: درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة، ومدى تطور قوى الإنتاج فى المجتمع، وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة، فضلاً عن مجموعة أخرى من العوامل المجتمعية والقيمية، مثل: العادات والتقاليد ونظام القيم، .... الخ. كل هذه العوامل تتفاعل معاً لتشكيل السلوك الديمografic للإنسان.

3- ورثت الأنظمة الوطنية فى البلاد المختلفة - التي وصلت إلى السلطة بعد الاستقلال السياسى فى منتصف القرن العشرين - هذه المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة من المرحلة الاستعمارية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي زللت طبيعة الإنتاج القومى؛ بإيجاز هذه الدول على التخصص فى إنتاج المواد الأولية، وتحطيم الاقتصاد资料 الذاتى، ودمجه بالقوة فى السوق الرأسمالى. وكان نتيجة ذلك، أن حرمت هذه الدول من مواردها الذاتية الازمة للتراسخ والتتنمية، وأصبحت فى حالة تبعية للخارج، مما أثر بشكل سلبي على مسارات التطور الاقتصادى والاجتماعى لها. فى نفس الوقت ظل الجزء الأكبر من سكانها يعملون بالزارعة ويعيشون فى الريف على حد الكفاف والفقر. وقد ساهم الاستعمار فى تقليل معدلات الوفيات كنتيجة لتقدم الطب الوقائى والعلاجي، الذى أدخله فى تلك البلاد. كل هذه العوامل السابقة أدت إلى إبقاء العوامل الداخلية المؤدية لارتفاع معدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات؛ مما أدى إلى الزيادة السكانية فى هذه الدول.

4- ويحدد زكى الخصائص الأساسية للنمو الانفجاري لسكان العالم مختلف، باعتباره مرحلة انتقالية، تتعالى فيها العوامل القديمة والجديدة المحددة للنمو السكاني جنباً إلى جنب. وبعبارة أخرى يوجد داخل هذه المرحلة النظام الاقتصادى القديم الذى يقوم على الزارعة، ويحتاج إلى الأسرة الكبيرة، وفي نفس الوقت تكون الصناعة، باعتبارها ركيزة النظام الاقتصادى الحديث، آخذة فى التبلور والنمو، وهى - بطبيعة الحال - تفضل الأسرة صغيرة العدد. ويعتقد زكى أن بذل الجهد الإنمائى لجعل التصنيع نمطاً اقتصادياً سائداً، وما يفرزه من تأثير على نمط الأسرة التقليدى "كبير الحجم"، سوف يساهم بشكل كبير فى تجاوز المرحلة الانتقالية، وحل المشكلة السكانية.

5- وعليه يختلف زكى مع أنصار تنظيم الأسرة الذين يعتقدون أن التركيز فقط على هذا المحور من خلال الدعاية، والوعظ، والإرشاد، وإتاحة الوسائل الطبية الازمة لذلك، كفيل بأن يحل المعضلة السكانية؛ ذلك لأن

الأسرة إلى مزيد من الأطفال حاجة اقتصادية واجتماعية لا بديل عنها. (تشير هنا إلى أهمية الحاجة إلى دراسات تفصيلية حول ما آلت إليه اقتصاديات الزراعة في مصر، وأثرها على المشكلة السكانية).

6- ويتعلق السؤال الثاني: بالتوجه الاقتصادي لحل المشكلة السكانية في الخطط الإستراتيجية للسكان؟ والإجابة: إن هذه الخطط تكاد تخلي من توجه اقتصادي ذي طابع استراتيجي لعلاج المشكلة السكانية!!.. وعن هذا يجيب المفكر الاقتصادي رمزي زكي وغيره من الاقتصاديين، بأنه لا مناص عن الاتجاه إلى التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان؛ ففي هذا المقام يؤكد أنه "لا يمكن للتنمية، أية تنمية، أن تتحقق بدون تصنيع". ويؤكد أيضاً "أن نجاح هذا النمط التصنيعي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، يجب أن يقوم على تطور متوازن للزراعة والصناعة معاً. ومن ناحية أخرى، سيكون لنجاح نمط التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية أثره في تطوير الزراعة نفسها، من خلال ما يوفر لها من مواد وسيطة (أسمدة ومبادات)، ومعدات إنتاجية".

وتؤكد مقاربة رمزي زكي أن المجتمع الذي يعتمد على التصنيع كنمط أساسى فى الإنتاج يفضل الأسرة صغيرة العدد وذلك لعدة أسباب :

أـ. انفصال عملية تدريب وتعليم الأطفال والشباب عن العمل المنتج في المجتمع الصناعي، وبذلك يصبح الأطفال والشباب الذين في مرحلة التعليم والتدريب خارج دائرة العمل. وحيث تتكفل الأسرة بالإنفاق على الأطفال والشباب في التعليم والتدريب لإكسابهم مهارات الالتحاق بسوق العمل، فإنها تتحوّل بوعي حقيقي إلى تخفيض عدد الأطفال.

بـ- خروج المرأة إلى العمل خارج المنزل وإلى المصنعين، وحدوث الانفصال بين عمل المرأة الاقتصادي وعملها المنزلي، يؤدي إلى تغيير وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، ويترتب على ذلك أيضاً أن يفقد الإنجاب دوره الاقتصادي في الأسرة.

جـ- ارتفاع مستوى دخل الفرد، واكتساب عادات وقيم وأنماط سلوك جديدة .

7- تشكل نسب عمل المرأة المتزوجة حالياً 15% فقط من السيدات المتزوجات، وفي العمر 15-49 سنة. معنى هذا أن حوالي 85% من النساء المصريات المتزوجات لا تعملن، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً للمشكلة السكانية في مصر؛ لأن سلوك المرأة الإنجابي في هذه الحالة سوف يتوجه إلى الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال؛ وذلك لأن الدور الإنجابي للمرأة، في حالة ضعف وضعها

تقليل معدل الإنجاب الكلى لكل سيدة مصرية من 3.2 طفلًا عام 2002 إلى 2.4 بحلول عام 2012، بل على العكس فقد زاد معدل الإنجاب الكلى إلى 3.5 طفلًا لكل سيدة عام 2014. معنى هذا أن توفير وسائل تنظيم الأسرة، والوضع الديني، والإعلام لم يستطيعوا إقناع الأسرة المصرية بفكرة الاكتفاء بعدد قليل من الأطفال "وخاصة الأسر الأكثر فقراً في الريف". ليس هذا فقط، فمنذ ستينيات القرن الماضي، والحكومات المصريات المتعاقبة لم تكف عن تنفيذ الحملات الإعلامية والدعائية لتنظيم الأسرة سواء على مستوى الإعلام الجماهيري، أو الاتصال المباشر في الريف. وفي نفس الوقت فقد صدرت منات الكتب والمواقف من المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية الرسمية لدعم الموقف الحكومي والتأكيد بأن تنظيم الأسرة حلال من الناحية الشرعية.

4- أما السؤال الأساسي، والذي لم تعتن به أى خطة قومية للسكان، فهو السؤال الاقتصادي الاجتماعي. بعبارة أدق ما التركيبة والأنماط الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل هناك طلباً على إنجاب مزيد من الأطفال من قبل الأسر المصرية التي تعيش في كنف هذه الظروف؟؟؟

5- وكيف يعكس نمط الاقتصاد الزراعي المصري "غير المتطور" في المشكلة السكانية؟، حيث يعيش حوالي ثلث سكان مصر في ريف الصعيد والوجه البحري. ولا يزال الريف بشكل عام، وريف الوجه القبلي بشكل خاص هو المنتج الأساسي للأطفال؛ فمعدل الإنجاب الكلى للسيدة في ريف الوجه القبلي هو الأعلى على مستوى الجمهورية؛ حيث يصل إلى 4.1 طفلًا مقارنة بالحضر 2.8 طفلًا في عام 2014.

ويولى د. رمزي زكي أهمية خاصة لتحليل السلوك الإنجابي للأسرة في الريف، والتي تعيش في ظروف مختلفة. هذا اقتصاد زراعي يعتمد على وسائل إنتاج متختلفة. هذا النمط الزراعي يحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال، ويناسبه نمط الأسرة كبيرة العدد. ويعد الأطفال في هذه الحالة ثروة اقتصادية منتجة قليلة الاستهلاك، وتتم عملية تأهيلهم وتدريبهم داخل نطاق العمل بشكل غير منفصل. وينظر لهم آباءهم على أنهم سند في العمل وفي الشيخوخة.

وينطبق تفسير زكي بشكل كامل على السلوك الإنجابي للأسرة في الريف المصري. حيث يشكل العاملان: "الأطفال ثروة، وسند في الشيخوخة"، أكثر العوامل الدافعة للأسرة لإنجاب مزيد من الأطفال. فعندما يزداد الطلب الاقتصادي على عمل الأطفال في إطار نمط إنتاج زراعي بدائي، وفي إطار ضعف منظومة التأمينات الصحية والاجتماعية للعمال الريفيين، تكون حاجة

في الريف والمتوازن مع التقاليد والعادات الداعمة للإنجاب والنكاثر، والتي في حقيقتها تلبي مطالب النمط الاقتصادي المتختلف السائد الذي يحتاج كثرة الأطفال.

بـ- تسبيس القضية السكانية من قبل جماعات الإسلام السياسي السلفي والإخوان المسلمين، واعتبار أن زيادة العدد هو أحد دعائم القوة السياسية لتلك الجماعات، سواء في داخل مصر أو خارجها.

جـ- الخطاب الديني تجاه حقوق المرأة، ووضعها الاجتماعي في عمومه يميل إلى المحافظة والتشدد. فمنذ أكثر من ثلاثة عاماً والخطاب الديني ينادى بعمل المرأة، وغير حاسم في قضية زواج الأطفال، مما يجعله أحد المعوقات الأساسية للتغيير وعلى المصريين تجاه القضية السكانية.

٩- أخيراً: فإن الزيادة السنوية الكبيرة في أعداد السكان بعد ثورة 25 يناير 2011، تتطلب دراسة معمقة حول التغيرات الحادثة في سلوك المصريين الإنجلي، والوقوف على معرفة ماذا حدث في هذه الفترة المهمة في حياة المجتمع؟؟

خلاصة القول: إن قضية الزيادة السكانية في مصر هي أحد مظاهر أزمة التنمية الاقتصادية والمجتمعية والثقافية، وأن حلها لن يأتي إلا بارادة سياسية واجتماعية لإنجاز تغيير اقتصادي واجتماعي جذري في حياة الأسرة المصرية، وليس عن طريق الوعظ والدعابة ■

الاقتصادي، يشكل ركناً أساسياً في تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي داخل الأسرة، وتستعيض به عن العمل والدور الاقتصادي. وهنا تحكم العادات التقليدية الأكثر رجعية في سلوك المرأة، فتظل تتجه حتى تتأثر بالذكر، لأن السيدة "أم الرجال" لها وضع اقتصادي واجتماعي أكثر تميزاً من غيرها في المجتمعات التقليدية. وهذا يبرز أيضاً السؤال كيف يمكن زيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد المصري؟؟ وتذهب الخطط القومية الإستراتيجية للسكان أن الحل يمكن في التدريب والتأهيل الفنى والمشروعات الصغيرة. بالرغم من أن هذا التوجه لم يثبت نجاحاً ملموساً في توفير فرص عمل مستدامة للشباب أو النساء؟ وفي رؤيتنا أن الحل الأكثر استدامة هو دمج المشاركه الاقتصادية للمرأة في إطار تحديث الاقتصاد المصري.

٨- لا يكاد يخلو أي خطاب رسمي أو إعلامي حول القضية السكانية من نقد للخطاب الديني ومتطلباته بأن ينحاز الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي إلى تنظيم الأسرة، وإقناع الناس بأهميته، وعدم مخالفته للشريعة. ولكن هناك إشكالية تكمن في التناقضات التي يتضمنها هذا الخطاب، والتي تعوق التأثير في تغيير توجهات الأسر وسلوكياتهم في قضايا السكان أهمها:

أـ- التناقض بين الموقف الرسمي للمؤسسات الدينية الداعم لتنظيم الأسرة، وبين الخطاب الديني التقليدي

# الإعلام وقضايا السكان .. هل يمكن الاستمرار بأدوات الماضي؟

كريمة كمال

كاتبة صحفية



تطفو المشكلة السكانية على السطح فيصبح هناك طلبا على دور الإعلام، ثم تختفي المشكلة سنوات تحت ركام أولويات أخرى، إلى أن يعن لنا أن ننظر في واقعنا بحثا عن إصلاحه فنذكر أن المشكلة الأخطر التي تواجهنا وتجهض كل محاولات التنمية هي المشكلة السكانية فتعود تطفو على السطح، وتتصدر بوزرة الاهتمام، ويعود هناك طلب على دور الإعلام في مواجهتها.

وتوفر خدمات تنظيم الأسرة.. وهكذا لم تعد الرسالة الإعلامية قاصرة على عدد أفراد الأسرة و"أسرة صغيرة أسرة سعيدة" ...

ثم من عام 1975 شهد الإعلام تغيرا آخرًا في ظل مقاربة أخرى، وهي المقاربة التنموية للمشكلة السكانية. وهنا كان هناك ربط واضح بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى ممارسة تنظيم الأسرة، وشهدت هذه المرحلة رسائل إعلامية متعددة ففي حين لم تختف الرسالة الإعلامية التي تحض على خفض الإنجاب ظهرت رسائل إعلامية أخرى مثل الترويج لأهمية المباعدة ما بين الولادات، والتي ركزت على علاقتها بصحة الأم في المقام الأول، وتصدى الإعلام للأخطار الحمل المتكرر، وفيات الأمهات وأهمية الرضاعة الطبيعية وتضمنت الرسالة الإعلامية في ذلك الوقت رسائل للرجل الزوج بصفته شريكا في قرار الإنجاب. أيضاً شهدت الحملات الإعلامية حملات مكثفة من أجل صحة الطفل كحملات تطعيم الأطفال، وفي نفس الوقت لم تغب الرسالة الموجهة لطريقة استخدام وسائل تنظيم الأسرة والأماكن التي توفر بها ...

وهكذا لعب الإعلام دوراً متغيراً في المشكلة السكانية بتغير سياسة الدولة السكانية وتطورها، فبدأ بتحديد النسل وانتهى بالصحة الإنجابية والحديث في كل القضايا المتعلقة بالمشكلة السكانية والمؤثرة فيها.

والآن ونحن في لحظة فارقة تستدعي منا البحث عن حلول لمشاكلنا أملاً في التوصل إلى التنمية. ها نحن نواجه مرة أخرى المشكلة السكانية ويصبح على الإعلام أن يلعب دوره في مواجهتها، لكن هل نواجه المشكلة

**اهتمام الإعلام بالمشكلة السكانية قد ارتبط في مصر**  
دائماً بتبني الدولة لسياسة سكانية خاصة، ولهذا كان للأعلام دور في مراحل بعينها، بينما اختفى هذا الدور تماماً في مراحل أخرى، فقد ارتبط الاهتمام الإعلامي بتوجهات الدولة ومدى تبنيها لسياسة سكانية من عدمه، ونستطيع أن نفهم ذلك في ظل إعلام قومي تسسيطر عليه الدولة، ويتبعها في اهتماماتها. ولذلك لم يكن الإعلام في كل المراحل السابقة صاحب المبادرة في تبني المشكلة السكانية، بل كان دوماً أداة في يد الدولة في محاولتها تتنفيذ سياسة سكانية بعينها، أو على الأقل مستجيبة لتوجهات الدولة وتوجيهاتها، ولذلك أيضاً ارتبط مضمون الرسالة الإعلامية المقدمة بالسياسة السكانية للدولة في كل مرحلة من المراحل ..

ففي المرحلة التي بدأت منذ عام 1965 واستمرت حتى عام 1972. كانت السياسة السكانية للدولة تركز على المقاربة الصحية للمشكلة، والتي كانت تهدف إلى تخفيض معدلات الإنجاب؛ لذا كان الإعلام يسعى إلى التوعية بأهمية خفض الإنجاب، والدعوة إلى أسرة صغيرة ...

ثم تلا ذلك وحتى عام 1975 تبني الدولة لأول سياسة قومية للسكان وتنظيم الأسرة، وهي السياسة التي تضمنت بشكل واضح، ولأول مرة دور الإعلام، وطبقاً لهذه السياسة التي تبنت مقاربة اجتماعية واقتصادية كان على الإعلام أن يروج للعوامل المؤثرة في المشكلة السكانية، والقادرة على إحداث تغيير جوهري مثل المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، وضرورة إتمام التعليم الأساسي للأطفال، ومواجهة التسرب من التعليم، وعمل المرأة، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتطوير الريف،

بنفس الأسلوب الذي اتبعناه من قبل؟ أم نغفل كل ما قدمه الإعلام على مدى سنوات طويلة؛ لأنه لم يقض على المشكلة تماماً؟

ببساطة هل يصلح حسنين ومحمددين الآن للتأثير في الجمهور المستهدف، أم أن حسنين ومحمددين قد تغيرا... هل نلغى كل التجربة الإعلامية السابقة في هذا المجال، أم أنها رصيد لنا يدلنا بایجابياته وسلبياته على ما يصلح وما لا يصلح بما كشف عنه من نجاح أو فشل هي في النهاية علامات على الطريق حتى لو كان علينا أن نسلك طريقاً جديداً تماماً.

السؤال الأخطر الآن في الحديث عن دور الإعلام في المشكلة السكانية هو السؤال حول "أى إعلام"؟ لقد تغيرت الخريطة الإعلامية تماماً مما كانت عليه من قبل... لم يكن هناك سوى ما يسمى بالأعلام القومى أي الصحف المملوكة للدولة، والتي كان يشرف عليها وسيطر عليها في الواقع النظام السياسى من خلال مجلس الشورى، وتليفزيون وإذاعة الدولة من خلال وزارة الإعلام، وهى كلها كانت تأتى بأمر الدولة، وتتبع سياساتها أينما ذهبت، وتخدم على هذه السياسة ..

الوضع لم يعد هكذا الآن فهذه المؤسسات الصحفية والإعلامية فى طريقها إلى إعادة الهيكلة الآن وهناك صراع يدور حول التشريعات المنظمة لها ما بين أن تظل أسيرة للسلطة الحاكمة بشكل أو باخر، أو أن تغدو على قدر أكبر من الاستقلالية، لكن حتى إن افترضنا أن هذه الصحف والمؤسسات الإعلامية من إذاعة وتليفزيون سوف تظل أمينة لدورها القومى، وستتبني السياسات السكانية فى المراحل المقبلة، أو ستظل تحت قبضة السيطرة للسلطة السياسية مما يجعل الحكومة قادرة على فرض تبنيها لسياساتها السكانية، فهل تصلح هذه الوسائل للعب هذا الدور الآن كما كانت تلعبه فى الماضى؟

فى الماضى لم يكن هناك سوى تليفزيون وإذاعة الدولة، وبالتالي كان وصول الرسائل الإعلامية مضموناً بتردد التقويمات الإعلامية طوال الوقت، والتتأكد من وصولها إلى الجمهور المستهدف، وإذا ما كانت التقويمات الإعلامية هي أكثر الوسائل تأثيراً في هذا الجمهور بالمقارنة ببرامج المناقشة والندوات فإن وصول الرسالة الإعلامية لجمهورها لم يكن يعاني من أى عائق، أما الآن فقد توارت تماماً هذه القنوات الرسمية التليفزيونية في مواجهة القنوات الفضائية التي استولت على المشاهد في مقابل انسحاب القنوات الرسمية، خاصة وأن هذه القنوات الفضائية الخاصة تصل إلى أرجاء الجمهورية دون حاجة لدفع أموال، أو اقتناص أجهزة خاصة بكثير من التحايل على كل هذا، مما أتاح لها الانتشار.

وفي حين يعاني تليفزيون الدولة من التردى المهني، تتواصل هذه القنوات مع الجمهور المصرى سواء بقدر أكبر من المهنية، أو بقدر من القدرة على مخاطبة هذا الجمهور باستغلال مشاعره ورغباته .. المهم في النهاية أن هناك تواصلاً بين هذه القنوات الفضائية الخاصة والجمهور المصرى، بينما هذا التواصل معدوم، أو لنقل قليل فيما بين القنوات الرسمية والجمهور المصرى، مما يجعلنا نصل إلى حقيقة أن هذه القنوات لن تكون قادرة على أداء الدور الذى قامت به من قبل. وهنا يصبح السؤال هل تصلح القنوات الفضائية الخاصة للعب هذا الدور؟ هل يمكنها أن تلعب دوراً في الترويج لقضية قومية؟

لم تكن إذاعة التقويمات الإعلامية في التليفزيون الرسمي مجانية في أى وقت من الأوقات، بل كانت تتم بمقابل ربما كانت المساهمة المجانية في الترويج للسياسة السكانية تتم عن طريق البرامج والحوارات، لكن من المؤكد أن المقابل المادى لم يكن موازياً لما يمكن أن يدفع في قناة فضائية خاصة - إن وجدت في ذلك الوقت - إذن كان هناك دائماً مقابل سواء أكان يدفع في حينه، أو كان يتم تأجيل دفعه إلى أجل لا يأتي كحال التعاملات الحكومية كلها في زمن مبارك ...

الآن إذا ما تبنت الدولة سياسة سكانية فعليها أن تنتهج الاستعانة بسياسة إعلامية تمكّنها من الاستفادة من الوضع الإعلامي القائم، رغم أنها لا تسيطر على الجزء الفعال منه.

ليس هناك من طريقة سوى الاستعانة ب استراتيجية إعلامية مركزية تعتمد الوسائل الأكثر تأثيراً في الجمهور، وهي التقويمات الإعلامية، أو الاعتماد على تقديم مادة درامية جذابة كالمسلسلات أو التمثيليات التي تندمج فيها الرسالة السكانية دون أن تظهر بشكل مباشر، والتركيز هنا على وسيلة أو اثنتين لأنهما الأكثر فاعلية، خاصة وأنه سيتم دفع مقابل للإذاعة ...

التقويمات تؤثر تأثيرها بتردیدها وتكرارها، خاصة إذا ما كانت مأسنة بمصالح الناس ومشاعرهم وقناعاتهم، أما الدراما فقد تم الاستعانة بها في عدد من الدول وكانت شديدة التأثير، خاصة إذا ما كانت مقدمة بشكل جذاب مما يؤثر في المتنقى بشكل غير مباشر، خاصة والجمهور المصرى بشكل عام يتفاعل مع الدراما ويرتبط بشخصياتها، لكن يجب الأخذ في الاعتبار سوء بالنسبة للتقويمات، أو للدراما ضرورة إجراء دراسات وبحوث عن الجمهور المستهدف الحالى، حيث إن هذا الجمهور قد اختلف بالضرورة عن الجمهور الذى كان تستهدفه في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. وبالنسبة للدراما

كانت هناك تجربة تقديم مسلسل "ما زال النيل يجري" الذي كتبه "أسامة أنور عكاشه" وأخرجه "محمد فاضل"، ولعبت بطولته "فردوس عبد الحميد" و"يحيى شاهين" و"محمد توفيق" وعدد كبير من نجوم الدراما، والذي استمر على مدى سبع عشرة حلقة، وقد اعتمد المسلسل على البحث المقدمة من مركز الإعلام والتعليم والاتصال حول قيادات الرأي في المجتمعات الريفية المستهدفة، وهي الطبيب، والمعلمة، وشيخ الجامع، والطلبة، دراسات اتجاهات المشاهدين بالنسبة للتليفزيون والإذاعة، ونتائج المسح الديموجرافى والصحى الذى أكد مثلاً على أن الرجل هو من يتخذ قرار تنظيم الأسرة أو يقف ضده ...

ومن المهم أن نذكر أن هناك دراسة متخصصة قد أجريت بالاتفاق ما بين مركز الإعلام والتعليم والاتصال وبين جامعة "جون هوبكنز" حول أثر المسلسل على اتجاهات المشاهدين. ومثل هذه الدراسة قد تفيد كثيراً في التحضير لأى دراما تليفزيونية تستهدف التأثير في الجماعات المستهدفة لتبديل مفهوم الإنجاب مع ما يرتبط به من قضايا عديدة، مع الأخذ في الاعتبار تغير هذا الجمهور بعد كل هذه السنوات منذ نهاية الثمانينيات ... وبالنسبة للتقويمات لعبت "تقويمات" "الدكتورة كريمة" دوراً في الترويج لمعلومات تنظيم الأسرة وطريقة التعامل مع الوسائل المستخدمة، وتعديل وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

كذلك تقويمات "الرجل مش بس بكلمته" في توجيه الرسائل الخاصة بتنظيم الأسرة وضبط الإنجاب ليس للمرأة وحدها، بل للرجل بعد أن أكدت الدراسات أن الإنجاب هو قرار الرجل بالأساس ...

يمكن أيضاً أن توجه الدعوة إلى الصحف والمجلات العامة والخاصة، إلى تبني القضية السكانية، وإن كانت الصحف والمجلات تتوجه بالأساس إلى قادة المجتمع، ثم إلى الجمهور العادي، ثم إن الصحف بالذات الخاصة تسيطر عليها المساحة المحددة مما يخصها لحسابات أولوية النشر بين ما هو حدثى، وما هو مهم على المستوى الوطنى، وينتصر دائماً ما هو مرتبط بالحدث.

هناك أيضاً تساؤلات حول مدى فاعلية الاعتماد على موقع التواصل الاجتماعى فى الترويج للمشكلة السكانية .. وفي حين يرى البعض أن جمهور هذه المواقع هو

بالضرورة جمهور مطلع لا يحتاج إلى توعية، ولا يؤثر فيه الإعلام الموجه للمشكلة السكانية، يرى البعض الآخر أن معظم هذا الجمهور هو بالأساس من الشباب؛ لذلك فإن استهدافه مهم في تكوين عقلية جيل كامل فيما يخص قضية الإنجاب ..

ومن المؤكد أنه لا يجب إغفال أي وسيلة إعلامية في طرح المشكلة السكانية، أو الترويج لها على أن يتم استخدام هذه الوسيلة بما يتفق مع جمهورها؛ فمثل هذا الجمهور قد يستفيد من طرح مقالات ومناقشات حول الحوار الدائر بين من يرون الزيادة السكانية نعمة، ومن يرونها نعمة، إذا ما تم استخدام هذه الطاقة البشرية الضخمة.

هنا يكون من المهم طرح ليس الآراء وحدها بل الدراسات والأرقام التي تدعمها.

من المهم أن تلفت النظر إلى أهمية الاتصال الشخصى بالذات فى الريف، بل أيضاً المناطق الشعبية، ومن المهم أن يرتبط هذا الاتصال بخدمة مقدمة كالخدمة الصحية. مثلاً فقد ثبت نجاح الترويج لوسائل تنظيم الأسرة عندما ارتبطت بحملات رعاية صحة الأم، وتقدم هذه الخدمة لها.

تغيرات كثيرة جرت في الخريطة الإعلامية كل سواء تلك الخاصة بالإعلام القومى الممثل في الصحف والمجلات القومية، والإذاعة والتليفزيون الرسمى، أو تلك الخاصة بالإعلام الخاص سواء أكان الصحف والمجلات الخاصة، أو القنوات التليفزيونية الفضائية من حيث مدى الانتشار، وطبيعة الجمهور، وتنامى وخفوت بعض الأدوار و مدى تأثيرها في الجمهور.

كذلك دخول موقع التواصل الاجتماعى طرفاً لا يمكن إنكاره في عملية التأثير في الرأى العام.

كل ذلك يتطلب رسم خريطة إعلامية جديدة يتم البناء عليها لتحديد الدور الذى يجب أن يلعبه الإعلام في الفترة القادمة، وما الذى يمكن أن يتم الاستفادة منه في الخبرة الإعلامية السابقة، وما الذى يجب استبعاده لعدم ملاءمتها للوضع الحالى، وهذا يستتبع الرجوع إلى الخبرة الإعلامية السابقة، ليس فقط بهدف تقييمها، بل للاستفادة مما قدمته فى منع تكرار الأخطاء والنظر فى مدى ملاءمة النجاحات للتكرار فى ظل تغير الأوضاع الاجتماعية، وتغير طبيعة الخريطة الإعلامية نفسها ■

# السياسة السكانية: الخطة التنفيذية 2015 - 2020

## إعداد فريق من الخبراء

بيانو وزارة الدولة للسكان

قامت الحكومة بإطلاق الإستراتيجية القومية للسكان 2015 - 2030، في 6 من نوفمبر عام 2014، بهدف الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري، من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، واستعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهنية والسلوكية.

يتضمن تطوير آليات التنفيذ، وإعداد الكوادر القائمة عليه، وذلك بطريقة تشاركية مع ممثلي الوزارات، والهيئات الحكومية، والمجتمع المدني، من أجل وضع أسس مرجعية لعمل مشترك بين تلك المؤسسات، هذا وقد تم التركيز على وضع وتفعيل آليات العمل التي تتضمن:

- أولاً: تشكيل لجنة دائمة داخل كل وزارة تعمل على تنسيق العمل مع باقي الشركاء، حيث تكون وزارة السكان محور التنسيق والعمل المشترك.
- ثانياً: وضع آليات للتنسيق والعمل المشترك بين المؤسسات الحكومية والأهلية، والقطاع الخاص على المستوى المركزي، ومستوى المحافظات نزولاً إلى المراكز، والأحياء، والقرى لتعزيز التفاعل، واتخاذ القرار.
- ثالثاً: تقسيم عمليات التنفيذ إلى جزء تكتيكي لتنفيذ الإستراتيجية، يعني بمعايير التنفيذ وجوانبه، ويتضمن مشاركة الوزارة والمجتمع المدني والخبراء، وجزء آخر للتنفيذ الفعلي، ويتم عن طريق آليات العمل داخل الجهات والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما يتاسب مع القدرات والأنظمة الحاكمة، على أن تؤدي الوزارة دور متابعة تحقيق النتائج من خلال الأنشطة، ومدى اتساق التنفيذ مع المعايير المتفق عليها، مع تحديد الدعم الفني والبشري والمادي، الذي قد تحتاجه جوانب التطبيق المختلفة، وإعداد وتنمية الكوادر المشاركة في العمل.
- رابعاً: تطبيق آليات الحكومة، والشفافية عند تنفيذ الإستراتيجية، ومتابعة النتائج من خلال استحداث منظومة للمتابعة بوزارة السكان، تعتمد على مؤشر مجمع (Index) من مجموعة مؤشرات، لقياس حالة الأهداف الأربع للإستراتيجية، وبناء عليها يتم تقسيم المحافظات إلى ثلاثة

منذ هذا التاريخ، شرع المجلس القومي للسكان - ثم وزارة الدولة للسكان فيما بعد - في عملية تخطيط شملت القطاعين الحكومي والأهلي، إضافة إلى مجموعة من الشباب المختصين، إعادة رسم الخريطة السكانية، من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية، التي يتم التخطيط لها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الغرافية. أُسست الخطة على خمسة محاور أساسية للتعامل مع قضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، والتعليم، والشباب وصحة المراهقين، وتمكين المرأة، بالإضافة إلى المحور الداعم وهو محور الإعلام والتواصل الاجتماعي. وبناء على ما ورد في الإستراتيجية الجديدة من أهداف ومحاور عمل رئيسية، فقد تم وضع الخطة التنفيذية الخمسية الأولى (2015-2020)، وأليات العمل المطلوبة لتصدي للجوانب التي تم رصدها بالبرامج السكانية السابقة، ومن أهم تلك الفجوات ضعف الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، وضعف آليات المتابعة والتقييم. هذا وقد تم أيضاً تضمين الخطة التنفيذية أهم ما توصلت إليه الإستراتيجيات المتخصصة التي تم إعدادها عام 2014، مثل إستراتيجية الحد من الزواج المبكر، وإستراتيجية الصحة الإنجابية، وإستراتيجية مناهضة ختان الإناث، والتي تم من خلالها اقتراح آليات لإحداث التغيير المجتمعي المطلوب من أجل تحسين السلوكيات والخدمات التي يتم تقديمها في هذا المجال، وقد تم أيضاً تقسيم الخطة إلى جزأين أساسيين، وهما: الأنشطة التنفيذية، والتي روّعي فيها التخطيط عن طريق العمل على تحقيق النتائج، والجزء الثاني، الذي

مستويات: حرجة، ومتوسطة، ومتماشية مع مؤشرات الخططة، ويتم نشر هذا المؤشر سنوياً، ليعلم المجتمع المصري مدى التقدم المحرز في هذا المجال.

خامساً: تتبني وزارة السكان عدداً من المبادرات للعمل الجماعي بين الوزارات المعنية وبين الحكومة والمجتمع المدني، يتم توثيقها ونشرها؛ بحيث يبدأ التعليم بعد انتهاء كل مرحلة من مراحلها، التي تشمل وضع النموذج التطبيقي المنكامل على مستوى المراكز والقرى، ثم التدريب على مهارات التواصل وال الحوار المجتمعي والمشرورة مع القدرات الإكلينيكية، لتقديم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية خلال فترة الامتياز، هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة، وتفعيل دور المكلفين بالخدمة العامة في التصدي للقضايا السكانية، وكذلك هيكلة ونشر وتعزيز نماذج العمل الأهلي، من خلال مراكز الشباب والجمعيات الأهلية ونوادي الأسرة، وفصول محو الأمية، والمدارس، ونقطات الخدمات الاجتماعية في صورة عمل متكامل داخل كل قرية وشياخة من شياخات الأحياء.

سادساً: تحويل موازنات البنود إلى موازنات للبرامج، وتركيز العمل في هذه البرامج على الأنشطة المستجيبة للعدالة الاجتماعية، والأنشطة المستجيبة النوع.

هذا وسوف يتم العمل في المحاور الخمسة للإستراتيجية على مستويين أساسيين على النحو التالي:

المستوى الأول: يتضمن المجتمع والاتصال الشخصي، مستحدثين طرقاً مختلفة لاستغلال نقاط الالقاء في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والتعليمية، وبشراكة متكاملة من المجتمع المحلي على مستوى الشياخة والقرية في الريف والحضر والمناطق العشوائية، وذلك لعرض مفاهيم أساسية متكاملة ومتماطة في هذا الشأن من خلال المرشددين الزراعيين، والمرشددين الاجتماعيين، والرائدات الريفيات، ومكلفي الخدمة العامة، والثقافة الجماهيرية، وفصول محو الأمية، والمدارس، وطلاب الجامعة، والشباب بمراكز الشباب، وأنشطة الجمعيات الأهلية....الخ.

المستوى الثاني: ويتضمن الرسائل الإعلامية والثقافية، التي تشمل البرامج الحوارية والدرامية من مسرح، ومسلسلات، وأفلام تليفزيونية وإذاعية وغيرها، وذلك من أجل إرساء مفاهيم وقيم العمل والأسرة السعيدة والمواطنة وسلوكيات الزواج والإنجاب الرشيدة، ودور المرأة والرجل في هذا الشأن، وذلك لاختيار نوعية وحجم الأسرة المناسب بما فيها أهمية العمل الحرفي، ورفع الوصمات عن بعض الحرف والأمراض، مع التركيز على أهمية الوقاية، ودور الفرد والأسرة في الحفاظ على الصحة في كل المراحل العمرية.

هذا وقد تم حساب تكلفة تلك الأنشطة بحيث يتم تطبيق حزمة تدخلات تنموية واضحة، بما يتناسب مع كل قرية، أو شياخة، أو حي بمشاركة الأهالي، ويتم اختيار أفضل عناصرها، بما يتيح تطوراً داخل القرية أو الشياخة في شراكة وثيقة مع محافظ كل إقليم، علي أن يتم تطوير البنية الأساسية لنظام المعلومات، الذي يعتبر من أهم أدوات مأسسة نظام المتابعة والتقييم، والذي يتضمن مؤشرات لقياس الأثر، ومؤشرات لقياس النتائج الوسطى للتقدم في كل محور من محاور العمل، هذا بالإضافة إلى مجموعة مؤشرات النتائج الأولية، والتي تقيس مدى التقدم نحو تحقيق النتائج على مستوى المجتمعات المستهدفة.

يقوم الهيكل العام للخططة التنفيذية على تحويل التوجهات والمبادئ الرئيسية، التي تم إرضاوها في الإستراتيجية القومية للسكان، إلى خطة عمل توضح آليات التنفيذ، وتلتزم بالمحاور الخمسة للإستراتيجية كمسارات عمل رئيسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الأربع. سعت الخطوة التنفيذية إلى إحداث التغيير الذي التزمت به الإستراتيجية القومية للسكان في مفهوم الخطاب المتعلق بالقضية السكانية، مع مراعاة ما يتطلبها هذا التغيير من رؤية تنفيذية مشتركة، وآليات للعمل، وآليات للمتابعة والتقويم داخل كل مؤسسة، والتركيز على العمل الجماعي بين المؤسسات، وحصر النتائج، وسد فجوات المعلومات الخاصة بالقضية؛ وذلك كجزء مهم يسهم في خفض معدلات الزيادة السكانية، وتحسين الخصائص، والتمكن لأفراد الأسرة، ويسمح لأفراد المجتمع بتحديد اختيارتهم بشكل مسئول.

تأتي الخطوة التنفيذية الخمسية 2015 – 2020 لتتضمن الخطط الأكثر تفصيلاً لبعض جوانب القضية السكانية، وتعرض للعلاقة بينها وبين خطط الدولة الإستراتيجية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الحاجة إلى ذلك.

وحيث إن هذه القضية تعتبر من القضايا الاجتماعية بالمقام الأول؛ فكان لا بد من تعاؤن جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، على اختلاف أبعادها الاقتصادية والخدمية والثقافية، والتي تمثل صلب الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وكان لا بد من التصدي لهذه القضية بشكل مختلف؛ لتحقيق النتائج المرجوة، والعمل لإحداث تغير جذري في المجتمع، مما يتطلب تغييراً في أنماط حياة أفراده.

كل ما سبق أعطى أهمية قصوى لمرحلة وضع الخطة التنفيذية؛ بحيث بين أسلوب عمل الإستراتيجية ما يجب أن يكون عليه التنفيذ، ليس فقط في مراعاة حق المشاركة لكل الأطراف، وما يتطلبه ذلك من تضافر الجهود؛ ولكن النظر بعين الاعتبار إلى أن تنفيذ الإستراتيجية هو مسئولية لكل

كما تم تقسيم أنشطة الخطة إلى أنشطة رأسية يمكن لكل وزارة العمل عليها منفردة، وأخرى أفقية للتمكن من العمل الجماعي، وتم اقتراح وجود تمويل لدى وزارة السكان للتتأكد من القيام به بالشكل المطلوب. ترتكز الخطة التنفيذية على جانبيين، الأول: يسعى إلى تغيير المفاهيم والصورة الذهنية عن الفرد والأسرة ومقوماتها، وزيادة الاهتمام بقيم التعليم والثقافة والعمل، وغيرها من مقومات الأسرة والمجتمع القوى، لتحتل ثقافة التفوق النوعي على ثقافة العدد.

أما الجانب الثاني: فيتضمن التأكيد من وجود حزم الخدمات والفرص، التي تتيح للفرد والأسرة ممارسة هذه المفاهيم، متضمنة حزمة الخدمات الصحية الأولية، وخدمات التعليم، وخدمات الدعم المختلفة للفئات الأكثر احتياجاً، وفرص العمل والتمويل وغيرها، ومن هنا فإن تكامل هذه الخطة مع خطة التنمية الشاملة كان في غاية الأهمية، وذلك للتأكد من الاستفادة من الخطوات التنموية كمحفز لتغيير السلوكيات المختلفة، التي تؤثر على خصائص المجتمع وسلوكيات الإنجاب غير المنضبطة. وفيما يخص جانب تغيير المفاهيم، سيتم الاعتماد على مستويين لإحداث التغيير المرجو:

**المستوى الأول:** الذي يتضمن المجتمع والاتصال الشخصي، من خلال استخدام طرق مختلفة لاستغلال نقاط الالقاء في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية والتعليمية، وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من أنشطة التواصل والاتصال وتغيير السلوك، وبشراكة كاملة من المجتمع على مستوى الشيادة والقرية في الريف والحضر والمناطق العشوائية، لعرض مفاهيم أساسية متكاملة، من أمثلة ذلك: استغلال المرشدين الزراعيين، والمرشدين الاجتماعيين، والرائدات الريفيات، ومكلفي الخدمة العامة، والعاملين في مجال الثقافة الجماهيرية، وفصول محو الأمية، والمدارس، وطلاب الجامعة، والشباب بمراكم الشباب، وأنشطة الجمعيات الأهلية.... الخ.

**المستوى الثاني:** ويتضمن الرسائل الإعلامية والثقافية، متضمنة: البرامج الحوارية والدرامية، من مسرح، ومسلسلات وأفلام تليفزيونية، وإذاعية وغيرها، من أجل إبراء مفاهيم قيم العمل والأسرة السعيدة، والمواطنة، وسلوكيات الزواج والإنجاب الرشيدة، ودور المرأة والرجل في اختيار نوعية وحجم الأسرة المناسب، كما تشمل المفاهيم أهمية العمل الحرفى، ورفع الوصمات عن بعض الحرف والأمراض، مع التركيز على أهمية الوقاية، ودور الفرد والأسرة في الحفاظ على الصحة على مدار المراحل العمرية المختلفة ■

جهة من جهات الدولة وكل شريحة من الشرائح المجتمعية المختلفة.

استهدفت منهجمة العمل تحقيق مجموعة من المبادئ الرئيسية؛ ليشعر المساهمون في وضع الخطة التنفيذية بملكيتها، مع مراعاة أن تكون الاتجاهات الإستراتيجية من الوضوح والسهولة؛ بحيث يمكن تحويلها إلى أنشطة ونتائج يمكن متابعتها وقياسها، وتتضمن هذه المبادئ ما يلى:

- 1- إتاحة الفرصة لمشاركة الجميع بشكل إيجابي.
  - 2- التوافق في الآراء، والبناء على جميع الآراء وطرق التناول المقترنة.
  - 3- التأكيد أن من سينفذ العمل كان مشاركاً في وضع الخطة.
  - 4- النظر في آليات التطبيق وإيضاحها.
- ولقد تحقق ما سبق بمشاركة 49 جهة في عمل الخطة، بعدد 146 مشاركاً من هذه الجهات المختلفة، أغلبية الجهات من القطاع الحكومي، كما شارك في تمثيل المجتمع المدني مثل الاتحاد العام للجمعيات الأهلية، وممثلو عدد من الجمعيات التي تعمل في مجالات إستراتيجيات الخصائص السكانية المختلفة.

قسمت الخطة التنفيذية إلى جزءين:  
**الجزء الأول:** الخاص بالأهداف الرئيسية والفرعية التي تؤدي إلى تحقيق تقدم على كل محور من المحاور الخمسة للإستراتيجية، ويندرج تحت كل منها مجموعة من الأنشطة التي تتحققها، مساهمة في تحقيق هدف واحد من أهداف الإستراتيجية أو مجموعة من الأهداف، تم أيضاً إلهاق كل نشاط بوجود التمويل من عدمه، ومدى الاحتياج لمزيد من الدعم في حالة وجود تمويل، كما تضمن هذا الجزء مؤشرات لقياس الأهداف الخاصة بالإستراتيجية، بالإضافة إلى مؤشرات لمعرفة مدى التطور في كل محور من

المحاور، ثم مؤشرات لقياس النتائج الأولية، وذلك بهدف تقويم مدى تحقيقها للأهداف الفرعية، وحتى يتم التغلب على قوبلة الأنشطة، وتشجيع السعي إلى حلول أكثر فاعلية.

**اما الجزء الثاني:** فتضمن أنشطة وضع الآليات والإعداد لتنفيذ الأنشطة، شاملاً إعداد آليات التنسيق والمتابعة

والتفوييم، ومن ثم أنشطة تطبيق هذه الآليات، بالإضافة إلى أنشطة تطوير أنظمة المعلومات، والربط بين المعلومات في الهيئات المختلفة، وذلك من القرية وحتى القطاع المركزي، وأخيراً تنفيذ آليات العمل، والتي تتضمن استكمال نموذج للتطبيق ليتم تعديمه بجميع المحافظات، حيث يتم البدء في مركز واحد، ومنه إلى باقي المراكز بالمحافظة، ومن المحافظة إلى التي تليها بعد كل مرحلة من مراحل التطبيق، وذلك لعمل المعاومة بين الاستفادة من التجارب والتحديات، وسرعة التطبيق على مستوى الجمهورية .

# قراءة في ملامح الاستراتيجية القومية للسكان

د. حنان جرجس

مدير العمليات بالمركز المصري لبحوث الرأي العام ( بصيرة )



أطلقت الإستراتيجية القومية للسكان 2015 - 2030 في نوفمبر 2014، وقد قام بإعداد الإستراتيجية مجموعة من الخبراء والمتخصصين وذلك تحت رعايا الدولة التي تستشعر خطورة قد تترجم عن معدلات الزيادة السكانية خلال المرحلة الراهنة.

مما تلته في الخدمات الموجهة لهؤلاء المواليد في فترات حياتهم المختلفة، فعلى سبيل المثال وحتى تستطيع مصر استيعاب مواليدها عام 2012 بالمدارس الابتدائية عندما يبلغوا من العمر 6 سنوات في سنة 2018 تحتاج مصر إلى إضافة 92 ألف فصل بما يعادل 7000 مدرسة جديدة، وذلك بافتراض أن استمرار كثافة الفصل المرتفعة أمر مقبول. وبالتالي إذا بدأ إنشاء هذه المدارس في عام 2014 يكون من الضروري بناء 1400 مدرسة ابتدائية كل عام لاستيعاب هؤلاء التلاميذ. وسيكون لزاماً على الدولة استيعاب هؤلاء التلاميذ في التعليم الإعدادي ابتداءً من عام 2024، وهو ما يعني بحسبية بسيطة أنه ابتداءً من هذا العام يجب أن تعمل الدولة على بناء 700 مدرسة إعدادية بكل منها 13 فصلاً. أي أنه إجمالاً تحتاج مصر لاستيعاب المواليد الجدد في المدارس بنفس كثافة الفصول العالمية - التي هي أحد أسباب تردي جودة التعليم في مصر - أن يتم بناء 2100 مدرسة سنوياً.

4- حوالي ربع الأطفال المصريين يعانون من سوء التغذية، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 27 حالة وفاة لكل 1000 مولود، وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بدول عربية أخرى. ويزداد الوضع سوءاً في ريف الوجه القبلي.

5- عدم إدراك المصريين للعديد من جوانب المشكلة السكانية يشكل عائقاً أمام حل مشكلة الزيادة السكانية في مصر، فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن نسبة كبيرة من الشعب المصري لا يدركون وجود أزمة في المياه والأرض الزراعية في مصر.

وحدثى هنا عن الإستراتيجية باعتبارى أحد الخبراء الذين شاركوا فى إعدادها، حيث سأعرض فى هذه الورقة ملخصاً للإستراتيجية، والتى جاءت نتاج جهد لا يمكن إغفاله من الزملاء الذين عملوا على إعدادها.

## أولاً: الوضع السكاني في مصر

- تضاعف عدد سكان مصر ما بين عام 1980 و2013. ونتيجة ثبات حصة مصر من مياه النيل انخفض نصيب الفرد من المياه ليصل إلى ثلثي الكمية التي يحتاجها الفرد ليعيش حياة صحية سليمة/ كما انخفض نصيب المواطن من الأرض الزراعية ليصل إلى 0.1 فدان في 2012، وهو ما يؤدي إلى اعتماد مصر على الاستيراد من الخارج لتغطية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية.
- بلغت نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسيلة لتنظيم الأسرة 58.5% في 2014 مقابل 60% في 2008، ووصل متوسط عدد الأطفال الذين تتجهم السيدة خلال حياتها - وهو ما يعرف بمعدل الإنجاب الكلى - إلى 3.5 طفل في المتوسط، بعد أن كان 3 أطفال في عام 2008. ومن الملاحظ أن معدلات الإنجاب أصبحت لا تختلف بين السيدات ذوات المستويات التعليمية المختلفة بالرغم من أنه في الماضي كانت السيدات الأعلى تعليمياً تتطلب أقل من السيدات الأقل تعليماً.
- بلغ عدد المواليد في عام 2012 حوالي 2.6 مليون مولود بعد أن كان في عام 2006 حوالي 1.85 مليون مولود، وهو ما يعني أنه في 6 سنوات حدثت زيادة قدرها 41% في عدد المواليد السنوى، وهو ما يتطلب زيادة

6- استمرار درجة التفاوت في المؤشرات السكانية والتنمية بين المناطق الجغرافية (الحضر مقابل الريف، وجه بحرى مقابل وجه قبلى، المناطق الحضرية المخططة مقابل العشوائيات).

7- فرضت مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير تحديات لا يمكن تجاوزها، تتمثل في عدم انتظام الخدمات العامة، ومنها خدمات تنظيم الأسرة، وتراجع الموارد التي يمكن توجيهها لإتاحة الخدمات الأساسية، ورفع جودتها، وتطبيق برامج بناء القدرات، وانتظاممنظومة المتابعة والتقييم.

### ثالثاً: أهداف الإستراتيجية

تتمثل رؤية الإستراتيجية في الوصول إلى مجتمع أكثر تجانساً، يحقق التوازن بين عدد سكانه وموارده الطبيعية، قادر على تلبية تطلعات أفراده لتحقيق نوعية حياة أفضل، يتيح للسكان فرصاً متساوية للحصول على الخدمات الأساسية، ويرتقي بخصائص السكان من أجل الوصول لمعدلات مرتفعة للتنمية البشرية تحقق مجتمعاً متاماً وريادة إقليمية.

وتهدف الإستراتيجية القومية للسكان والتنمية إلى:

- 1- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري؛ من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني.
- 2- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.
- 3- إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية.

وحتى تتحقق هذه الأهداف وضع الخبراء الذين عكفوا على صياغة الإستراتيجية مجموعة من الأهداف الكمية أهمها: خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال الذين تنجفهم السيدة إلى 2.4 طفل بحلول عام 2030 مقارنة بحوالي 3.5 طفل حالياً. إذا نجحت الدولة في تحقيق هذا الخفض، فسيصل عدد سكان مصر في عام 2030 إلى 111 مليون نسمة، أما إذا استمرت معدلات الإنجاب الحالية، فسيصل عدد السكان بحلول عام 2030 إلى حوالي 119 مليون نسمة. ويطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللاتي

6- ارتفاع الرغبة في الإنجاب في مصر حيث يصل متوسط العدد الأمثل للأطفال في الأسر المصرية إلى 3 أطفال لكل أسرة، ويرتفع إلى ما يقرب من 4 أطفال في ريف الوجه القبلي، وهو أعلى بكثير من العدد الذي تستهدف الدولة الوصول إليه وهو طفلان لكل أسرة.

### ثانياً: لماذا تحتاج إلى إستراتيجية جديدة للسكان؟

شهدت السنوات الماضية تغيرات واضحة في العديد من القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية لعل أبرزها ما يلى:

- 1- ارتفاع معدلات البطالة ونسبة الأسر تحت خط الفقر بعد ثورة 25 يناير، وتراجع دور المرأة في العمل والإنتاج؛ مما أدى إلى آثار سلبية على معدلات التنمية، وكما أثر على زيادة أعداد المواليد.
- 2- زيادة معدل النمو السكاني مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي عن المعدلات التي شهدتها مصر قبل الثورة، سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة والتعليم وغيره من الخدمات، كما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والأمية، وبالتالي سيؤثر بالسلب على نوعية حياة المواطن المصري بشكل عام.

## مادة 41

تلزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

3- تزايد تأثير التيار المحافظ على المجال العام ساهم في تراجع القيم الإيجابية التي تتبنى مفهوم الأسرة الصغيرة، والمعابدة بين الولادات، كما ساهم في نمو القيم التي تناهض تمكين المرأة، وهو ما أدى إلى تناقص دور المرأة في المجال العام، وتراجع معدلات تشغيل الإناث.

4- وجود واقع تشيّعي جديد نتيجة لوضع مادة في الدستور (مادة 41) تنص على التزام الدولة بوضع برنامج سكاني يوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

5- تراجع دور الإعلام في التوعية بأخطار الزيادة السكانية والمعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة، كما تراجع دور الجمعيات الأهلية في التوعية، وفي تقديم الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى 72% مقارنة بحوالى 59% حاليا.

#### رابعاً: المحاور التي ترتكز عليها الإستراتيجية

ترتكز الإستراتيجية على 6 محاور هي:

1- الارتقاء بمستوى خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

2- الارتقاء بالخدمات الصحية الخاصة بالشباب والنشء.

3- الارتقاء بخصائص المواطن المصري.

4- دعم الاتجاهات الإيجابية نحو القضية السكانية.

5- تمكين المرأة.

6- تفعيل نظام المتابعة والتقييم.

وقد أكدت الإستراتيجية على أن أهم عوامل نجاح الإستراتيجية وتحقيق مستهدفاتها، هو وجود إرادة سياسية واضحة وفاعلة للحد من الزيادة السكانية، وتضافر جهود الوزارات المختلفة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الخطة التنفيذية للإستراتيجية.

#### خامساً: رؤية ندية للإستراتيجية

وبالرغم من شمول الإستراتيجية واستهدافها للقضايا المختلفة المتعلقة بالسكان والتنمية، إلا أن الإستراتيجية لم تتطرق لأمرتين مهمتين:

الأمر الأول: لم تشمل الإستراتيجية أو خطتها التنفيذية استثمار العدد الكبير من الشباب في مصر؛ فنتيجة للزيادة السكانية خلال السنوات الماضية، ازداد عدد الشباب في

مصر بصورة كبيرة؛ حيث يمثل الشباب حوالي ثلث السكان المصريين، وقد يشكل توظيف هؤلاء الشباب في جهود التنمية بصورة صحيحة دفعة كبيرة للاقتصاد.

ويتطلب ذلك بالضرورة إعادة تأهيل هؤلاء الشباب بصورة تجعلهم قادرين على الإبداع والتطوير، نظراً لأن معظم هؤلاء الشباب غير مؤهلين للالتحاق بسوق العمل والمنافسة فيه. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: ضعف مستوى اهتمام التعليمي، وضعف مهاراتهم، بالإضافة إلى تراجع قيم العمل لدى المصريين عموماً.

الأمر الثاني: بالرغم من وجود عدد كبير من الأحزاب في مصر، إلا أن الإستراتيجية لم تتضمن دوراً واضحاً لهذه الأحزاب، وربما يرجع ذلك إلى ضعف دور الأحزاب في الشارع المصري، وعدم إحساس المصريين بها؛ فاستطلاعات الرأي تشير إلى عدم معرفة معظم المصريين بالأحزاب المصرية أو برامجها، ومع ذلك تظل الأحزاب قوة كبيرة يمكن توظيفها في المشكلة السكانية؛ حيث تمتلك الأحزاب إمكانيات كبيرة تتمثل في وجود مقرات منتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية، وأعضاء مخالطين بالمجتمع المحلي، ويمكنهم الوصول للأسر بصورة سهلة.

ونتظر الإرادة الشعبية هي الأمر الفاصل في نجاح أية إستراتيجية؛ فنجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على تحويل قرار الأسرة بالإنجاب من قرار تدخل في حساباته قدرة الأسرة ومصلحتها، إلى قرار يأخذ في اعتباره قدرة الوطن ومصلحته باعتبار أن معدلات الزيادة السكانية الحالية تمثل تحدياً أساسياً ■

**ليبيا .. صراعات القبيلة والدين والإقليم**

# المرحلة الانتقالية .. تراجع الدولة وتقديم القبيلة

آمال سليمان العبيدي

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية - جامعة بنغازي



كان للثورة الليبية التي اندلعت في فبراير عام 2011 خصوصية ميزتها عن بقية التجارب العربية الأخرى خاصة في كل من مصر وتونس، تمثلت هذه الخاصية في العوامل التي أثرت لاحقاً على طبيعة هذه الثورة ومسارها المختلف.

أنها أثرت على الدور الثقافي للقبيلة، حيث لا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل الهويات، وكذلك تعتبر الارتباطات القبلية أساساً للشرعية السياسية عبر مراحل تاريخ الدولة الليبية المعاصرة. ويبين تأثيرها واضحاً على حياة وسلوك الأفراد، من خلال دورها في التنشئة، وفي غرس المعايير الاجتماعية والثقافية.

وفي إطار توضيح علاقة القبيلة بالدولة في ليبيا المعاصرة، يمكن التركيز على مرحلتين أساسيتين:  
**المرحلة الأولى:** تمثلت في القبيلة والنظام الملكي خلال الفترة 1951-1969، والمرحلة الثانية تمثلت في القبيلة خلال فترة حكم القذافي منذ عام 1969 وحتى عام 2011.  
**في المرحلة الأولى:** كان للقبائل دور مهم وواضح خلال فترة الحكم الملكي. وتاريخياً برزت الحركة السنوسية، التي كانت أساس الشرعية السياسية للنظام، من مجتمع قائم على القبيلة، وكان التطابق والتكافل بين "قبائل السعادي" في إقليم برقة والحركة السنوسية كاملاً. وفي هذا السياق كانت القيادة السياسية في ليبيا الملكية، ترتكيبة من عناصر دينية وقبلية وأسرية، ومن العناصر البيروقراطية وخريجي الجامعات. ولقد هيمن عليها طيلة العقد الأول، وجاء من الثاني عناصر محافظة ذات خلفيات قبلية وأسرية ودينية، وكان معظمهم يشغلون مراكز قوية قبل إعلان الاستقلال.

أما المرحلة الثانية : فهي القبيلة خلال فترة حكم القذافي منذ عام 1969 وحتى عام 2011. وهنا يمكن التركيز على جانبيين: الأول تناول نظام القذافي للقبيلة من منظور أيدلولوجي، حيث اعتبر النظام القبلي تنظيماً اجتماعياً ضرورياً للفرد كمصدر للقيم الاجتماعية، وكأداة للتعليم

ولعل من أبرز هذه العوامل؛ هو التحول الذي شهدته مسار الثورة من انتفاضة سلمية إلى ثورة مسلحة، مما جعل إمكانات التحول الديمقراطي بشكل سلمي خياراً غير متاح. كذلك برع الدور الذي قامت به الشرعية الدولية لدعم وحماية الثورة الليبية ممثلة في قرار مجلس الأمن 1970، و 1973، من أجل حماية المدنيين، الذي أضفى على الثورة بعد مسلحها تمثل في الغطاء العسكري الدولي من خلال تدخل قوات التحالف، الذي ساهم في القضاء على نظام القذافي. إضافة إلى ذلك فإن طبيعة نظام القذافي الذي تميز بالفردية والانغلاق، ساهم بشكل منهج في تدمير البنى السياسية المختلفة، نتج عنه فراغاً مؤسسيّاً ودستوريّاً استمر لأكثر من ثلاثة عقود، وأثر بشكل كبير على طبيعة المرحلة الانتقالية التي تلت حكم القذافي، إضافة إلى تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وفي هذا السياق فإنه سيتم التركيز على تأثير المرحلة الانتقالية لليبيا ما بعد القذافي على القبيلة، والأوضاع القبلية كأحد أبرز مكونات البناء الاجتماعي فيها، والتي لا زالت تلعب دوراً مهماً على مختلف المستويات الاجتماعية، والسياسية.

## أولاً: علاقة القبيلة بالدولة الليبية .. الإطار التاريخي

تعتبر القبيلة والعائلة من أهم أبرز المؤسسات الاجتماعية في ليبيا، وعلى الرغم من التحديات التي واجهت القبيلة والنظام القبلي بشكل خاص، والتي منها: تزايد الحضور الحكومي في جوانب الحياة المختلفة، خاصة في الرعاية الاجتماعية، والحركة السكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، إلا أن هذه العوامل لا يبدو

الأسر أو الإفصاح عن مكان الدفن، وإصدار شهادات وفاة سليمة بتواريخ وأماكن الوفاة الصحيحة، وزيادة التعويض ليساوي التعويض المقمم إلى ضحايا لوكيريبي.

## ثانياً: القبيلة والمرحلة الانتقالية .. الدور والأداء

أثر الصراع الذي بدأ في فبراير عام 2011 بين نظام القذافي ومنظومة ثورة فبراير، الذي انتهى بتدخل دولي نتج عنه القضاء على نظام القذافي بمقتله في أكتوبر عام 2011. كل ذلك ساهم في تقسيم المنظومة القبلية خلال هذه

المرحلة؛ إلى قبائل موالية للنظام، وقبائل مناوئة أعلنت انشقاقها لتنضم إلى الثورة. وفي هذا السياق يلاحظ أن معظم قبائل إقليم برقة قامت بدعم الثورة منذ الأيام الأولى، خاصة بعد انشقاق كثير من عناصر نظام القذافي الذين ينتمون إليها وانضم إليهم الثوار. أما في إقليم طرابلس فقد بزرت انقسامات حادة بين قبائل ومدن كانت موالية لنظام القذافي، وانخرط كثير من أفرادها في القتال مع النظام، وأخرى دعمت الثورة وساهمت في القتال ضد النظام.

تلك الانقسامات الأولى ساهمت في تأجيج حدة التوتر بين بعض المناطق والمدن والقبائل، نتج عنها ترتيبات مرحلة ما بعد الثورة، من خلال تهجير سكان مدينة تاوراغاء في عقوبة جماعية، أخلت على غرارها المدينة من كل قاطنيها، وتزورهم في مناطق مختلفة في ليبيا، كذلك استخدم المؤتمر الوطني العام لإصدار قرار رقم 7 لسنة 2012 بالهجوم على مدينة بن وليد منطقة قبائل ورفلة، التي اهتمت بموالاتها لنظام القذافي.

وعلى الرغم من صعوبة رصد الدور الذي تقوم به القبيلة خلال المرحلة الانتقالية بفتراتها المختلفة، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأنشطة الإيجابية لها. فعلى سبيل المثال، قامت بدور مهم في محاولات فض النزاعات بين مناطق مختلفة، خاصة في المراحل الأولى لثورة فبراير، وذلك من خلال تبني ملف المصالحة الوطنية في محاولات متعددة رغم فشل بعضها، منها عمليات الوساطة بين مصراته وتاوراغاء، ومصراته وبنى وليد، إضافة إلى مناطق أخرى. كما ساهمت القبيلة في تعزيز وحدة الهدف من خلال ضبط النفس، الذي تحدّث به قبيلة "اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي" رئيس أركان جيش التحرير، الذي اغتيل ورفيقه من الضباط في يوليو 2011 على يد جماعات متشددة، وتؤكد هذه القبيلة على ضرورة اللجوء للقضاء رغم معرفتهم بمرتكبي هذه الجريمة.

وشهدت هذه الفترة ظهور بعض المؤسسات التي اعتمدت على التكوينات القبلية منذ بداية ثورة فبراير، منها مجلس الحكماء والشورى، ومجلس أعيان وحكماء ليبيا،

والتنمية. أما الجانب الثاني فهو تركيز النظام على القبيلة من منظور الممارسة العملية، حيث بدأ ذلك منذ عام 1969 وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وترجم ذلك من خلال جملة من الخطوات التي اتخذتها النظام، والتي من أبرزها: تفكك النخبة القبلية والبنية القبلية وبدأ العداء واضحاً في هذه الفترة، حيث بذلت جهوداً للتقليل وإزالة الولايات القبلية، وذلك بإعادة هيكلة الحدود الإدارية المستندة على الحدود القبلية الفعلية، وعزل جميع المسؤولين المحليين، الذين كان معظمهم من شيوخ القبائل أو أقاربهم، وحل محلهم إداريون محليون جدد أصغر سنًا وأكثر تعليماً وولاء، وليس لهم روابط مع بنية النخبة القديمة.

وفي مرحلة لاحقة، أصبحت القبيلة جزءاً من أنشطة النظام السياسي، من خلال الحرص على التعامل مع النظام القبلي، واستخدام القبيلة كأداة للتخلص من المعارضة الداخلية والخارجية، فيما عرف "بقيام القبائل بحصار الخيانة الاجتماعية". أصبحت القبيلة جزءاً من المشهد السياسي منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، وذلك من خلال خلق مؤسسة استثنائية هي "القيادات الشعبية الاجتماعية"، حيث تم من خلالها إعطاء دور سياسي واضح للنخب التقليدية حيث غطت هذه المؤسسة كل منطقة اجتماعية وجغرافية، وتم من خلالها تعليم النخب التقليدية بذوق قبلي جديد لا يخضعون للمعايير القبلية السائدة، فيما يمكن أن يسمى " بالنظام القبلي الجديد". كل تلك الأنشطة سعت إلى عدم تحديد القبيلة، وتحويلها من مؤسسة غير رسمية، إلى مؤسسة رسمية وشريك في العملية السياسية. واتضح دور هذه المؤسسة الاستثنائية في السنوات الأخيرة من حكم القذافي، حيث تبين أنها المؤسسة التي كانت أن تقوم بعملية نقل السلطة داخل العائلة في إطار مشروع "التوريث"، حين ناشد القذافي الليبيين في إحدى خطاباته أن "يبحثوا" عن وظيفة رسمية لابنه سيف الإسلام، وكان ذلك من خلال اقتراح منصب المنصب العام للقيادات الاجتماعية الذي تم النظر إليه في ذلك الوقت بمثابة رئيس للدولة.

تم استخدام القبيلة ممثلة في مؤسسة "القيادات الشعبية الاجتماعية" للوساطة بين النظام وبين أسر ضحايا سجن أبو سليم الذين راحوا ضحية القتل الجماعي في 28 و 29 يونيو عام 1996. في عام 2008 تزايد اللجوء إلى القيادات الشعبية الاجتماعية، سواء لإخطار الأسر بوفيات أقاربهما، أو لمحاولة التوسط في الصلح. إضافة إلى الدور الذي قامت به من أجل التفاوض مع أسر الضحايا لقبول مبالغ التعويضات، والتي تراوحت ما بين 120 ألف دينار ليبي إلى 200 ألف دينار ليبي. إلا أن كثيراً من أسر الضحايا لم تقبل بمبدأ التعويض، وكانت من بين مطالبهم الكشف عن مصير هؤلاء الأقارب؛ وتسليم الرفات إلى

إضافة إلى مجالس على مستوى كل منطقة، منها "المجلس الاجتماعي لقبيلة ورفلة"، و"المجلس الاجتماعي لقبائل ورفانة"، و"مجلس أعيان تاورغاء"، على سبيل المثال. فمن خلال التركيز على بنية هذه المؤسسات، تبدو أنها موازية للبنية القبلية التقليدية من ناحية، وتخضع لأسس تكوين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى، رغم تناقض ذلك مع أدبيات المجتمع المدني المتعارف عليها، التي لا تضع المؤسسات القرابية كجزء من مكوناتها، حيث يتم تسجيل إجراءات الإشهار والإذن بالعمل في وزارة الثقافة والمجتمع المدني. وفي هذا السياق تسعى هذه المؤسسات ل القيام بدور اجتماعي يتعلّق بمحاولات فرض النزعات، وعمليات المصالحة، على الرغم من صعوبة هذه العمليات نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية، وتعدد القوى المسلحة على الأرض التي اختلفت أيديولوجياتها ومصالحها، إضافة إلى تنوع أنواع السيطرة بالنسبة لها. كذلك يمكن رصد دورها الذي تقوم به أحياناً في مسألة الوساطة لتبادل الأسرى والمختطفين في إطار التسويات السلمية بين المناطق والمدن والقبائل المختلفة.

### ثالثاً: التحديات التي تواجه القبيلة خلال المرحلة الانتقالية

على الرغم من الدور الذي تقوم به القبيلة من الناحية الاجتماعية، إلا أن الأوضاع الراهنة للمرحلة الانتقالية في ليبيا أثرت على هذا الدور خاصة ما يتعلق بمسائل الحوار المجتمعي، والجوانب المتعلقة بالمصالحة، ناهيك عن بروز "مسألة سكرة" القبيلة، حيث شهدت هذه المرحلة تعدد الميليشيات المسلحة التي تأسست بعد الثورة، حيث غالب الطابع القبلي على بعض هذه الميليشيات الموازية لمؤسسة الجيش. كما يمكن رصد تأثير القبيلة بالتجاذبات الأيديولوجية، حيث برزت قبائل مؤيدة لفكرة الفيدرالية، إضافة إلى قبائل أخرى مؤيدة لبعض التيارات الدينية منها "السلفية"، وكذلك "الإخوان المسلمين".

وفي هذا السياق فإن طبيعة المرحلة الانتقالية، وما اكتنفها من صراعات، خاصة بعد ظهور عمليات الكرامة وفجر ليبيا، ساهم بذلك في خلق حالة من الانقسام الحاد على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى القبلي، حيث برزت ظاهرة التأييد لكل من العميلتين من خلال بعض القبائل والمناطق.

وفي هذا السياق، يمكن ذكر بعض التحديات التي تواجه القبيلة كمؤسسة اجتماعية، والتي قد تؤثر على مستقبل القبيلة والقبيلة في ليبيا ومنها ما يلي:

أولاً: اختراق النسيج القبلي والاجتماعي من قبل بعض التنظيمات المتطرفة، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق مختلفة، وذلك باستهداف الشباب وتجنيدهم؛ مما سبب في حالة انقسام حد بين أعضاء القبيلة الواحدة. كما يمكن رصد ظاهرة رفع الغطاء الاجتماعي من قبل بعض القبائل عن أفرادها المتورطين في هذه التنظيمات من ناحية أخرى.

ثانياً: دخول القبيلة في التجاذبات والصراعات السياسية التي برزت في ليبيا، مما نتج عنه غياب حياد القبيلة، وانحسار دورها الاجتماعي في بعض المناطق.

ثالثاً: نتيجة لغياب الأمن وسوء الأوضاع الأمنية، استخدم بعض شيوخ وأفراد القبائل من خلال عمليات اختطافهم للضغط على قبائلهم ومناطقهم من أجل الحصول على مكاسب مادية، أو مكاسب سياسية.

رابعاً: تحول بعض القبائل إلى مليشيات مسلحة، مما ساهم في تعطيل بناء مؤسسات الدولة كالجيش والشرطة.

خامساً: استباحة ممتلكات الدولة من قبل بعض القبائل، سواء أكانت أراضي أو مبانٍ، ومرافق عامة بحجّة أنها ملكية قبليّة وينبغي أن تعود إلى مالكيها.

سادساً: تحول القبيلة نتيجة لغياب المؤسسة القضائية، وعدم الالتزام بمبدأ "الحكم بالقانون"، وسهولة اللجوء إلى الحلول السريعة للمشاكل التي يفرضها "العرف القبلي" إلى مصدر تهديد للمنظومة القانونية في ليبيا. ففي هذا السياق تؤكد نتائج استطلاع آراء الليبيين حول الحوار الوطني (2015)، على أن القبيلة والعائلة هي من المؤسسات التي يلجأ إليها الفرد عندما يواجه مشكلة اجتماعية، في حين تراجع اللجوء إلى الشرطة، وهي من المؤسسات الرسمية للدولة.

سابعاً: أصبحت القبيلة شكل مصدراً من مصادر "الهوية المحلية" التي تتصارع مع الهوية الوطنية، تأكّد ذلك من نتائج المسح العالمي لـ"لقيم" (2014). أما فيما يتعلق بالهوية الوطنية، فقد أكد 57.3% من مبحوثين استطلاع آراء الليبيين حول الحوار الوطني، أن التعدد القبلي من العناصر ذات التأثير الإيجابي في توحيد الليبيين.

رغم التحديات التي تواجه القبيلة كمؤسسة اجتماعية في ليبيا، إلا أنها لا تزال أحد أبرز مصادر الهوية فيها، وهي أيضاً من عناصر الثقافة السياسية في ليبيا المعاصرة. كما قد يكون لها دور كأحد أدوات السلم الاجتماعي. ومع ذلك فإن المواطننة من المفاهيم التي ينبغي العمل على تعزيزها وترسيخ قيمها ونشرها؛ لأنها ستعزّز بناء الدولة المدنية الحديثة على أسس وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ■

# عملية الحوار.. محاولة إحياء السياسة

كامل عبد الله

باحث مساعد - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

تواجه العملية السياسية في ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر 2011، عرقل كثيرة، أثرت سلباً على عملية الانتقال والتحول إلى الديمقراطية. كان في مقدمتها: تدهور الوضع الأمني، وحدة الصراع السياسي بين الأطراف الفاعلة، ودخول لاعبين جدد إلى المشهد السياسي والأمني.



وأيديولوجية، وصراعات على السلطة، ما جعل النظام الانقلابي يتسم بأقصى درجات الهشاشة التي تجلت مظاهرها في أكثر من حادثة، كان أبرزها: الاقتحام المتنكر لمقر المؤتمر الوطني العام في طرابلس (الآن منهية ولايته) من قبل تشكيلات مسلحة، وخطف رئيس الحكومة السابق على زيدان، وغيرها. ويمكن رصد مراحل تطور الخارطة السياسية الأمنية من خلال الآتي:

1- أفرزت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام التي جرت في 7 يوليو 2012، قوتين سياسيتين تصدرتا المشهد، تمثلتا في حزب "تحالف القوى الوطنية" المصنف ليبيراليا، و"حزب العدالة والبناء" الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين الليبية، حيث تصدر الأول الكتل السياسية داخل الكيان التشريعي المنتخب بـ39 مقعداً، فيما حصل الثاني على 17 مقعداً، والنتيجة أن هما من إجمالي 80 مقعداً، مخصصة للأحزاب السياسية من أصل 200 مقعد. ورغم أن التحالف والمستقلين هما من كانت لهم الغلبة العددية، إلا أن الأجواء الإقليمية حينها، والتي شهدت صعود الإسلاميين في تونس ومصر الجارتين للبيضاء إلى سدة السلطة، وفرت مساحة من الحرفة للإسلاميين في ليبيا، مكنتهـم من الـهيـمة على المؤـتمر؛ وهو ما ساهم في إيجـاد خـلـ فى أداء السـلـطة التـشـريعـية الجديدة المنـتـخبـة سـرـعاًـ ما أدىـ إـلـىـ تـشـتـيـتهاـ، وـمـهـدـ الطـرـيقـ لـظـهـورـ قـوـىـ جـديـدةـ، خـاصـةـ أـنـ هـاتـيـنـ الـكـلـتـيـنـ تـمـتـكـانـ أـذـرـعـاـ عـسـكـرـيةـ.

2- في صيف 2013، أدى الخلاف بين القيادي في جهاز حرس المنشآت النفطية إبراهيم الجضران، الذي قاد فيما بعد ما يُعرف بالمكتب السياسي لإقليم برقة

ساهمت هذه الأوضاع في خلق سيولة أمنية وسياسية، وكذلك اجتماعية، جراء تغيير الخريطة الأمنية والسياسية المستمرة، والتي تمكنت من إرباك العملية السياسية وتشويهها بشكل جعل من الصعبهـ بمـكانـ تقديمـ وصف دقـيقـ لـخـريـطةـ المـشـهـدـ العـامـ فـيـ الـبـلـادـ، يمكنـ أنـ يـدفعـ بـاتـجـاهـ تقديمـ روـيـةـ سيـاسـيـةـ حـقـيقـيـةـ، تـسـاـهـمـ فـيـ الخـروـجـ مـنـ الـأـزـمـةـ، التي تصاعدت حدتها إلى درجة الانقسام بين حكومتين في طرابلس وطبرق لكل منها ظهير يدعمهـ فـيـ موـاجـهـةـ الآـخـرـ.

حدـةـ التـفـكـكـ وـالـانـقـسـامـ الـحـالـىـ الـذـىـ تـعـيـشـهـ لـبـيـباـ تـوجـبـ ضـرـورةـ دـخـولـ الـفـاعـلـيـنـ كـافـةـ فـيـ عـلـمـيـةـ حـوـارـ مـنـ أـجـلـ إـيـجادـ مـخـرـجـ مـنـ الـأـزـمـةـ الـراـهـنـةـ. لـكـنـ الدـعـوـاتـ الـمحـلـيـةـ الـحـوـارـ فـيـ الـبـدـاـيـةـ لـمـ تـلـقـ قـبـولاـ فـيـماـ بـيـنـ الـأـطـرـافـ الـمـحـلـيـةـ؛ بـسـبـبـ الـخـلـافـاتـ فـيـماـ بـيـنـهـاـ، وـغـيـابـ أـىـ روـيـةـ حـقـيقـيـةـ لـمـسـتـقـبـلـ الـبـلـادـ لـدـىـ أـىـ مـنـهـاـ، مـاـ جـعـلـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ تـبـارـدـ إـلـىـ إـقـنـاعـ تـلـكـ الـأـطـرـافـ بـالـدـخـولـ فـيـ عـلـمـيـةـ حـوـارـ حـقـيقـيـ، يـقـضـيـ بـوـضـعـ حـدـ لـحـالـةـ الـانـقـسـامـ الـراـهـنـةـ، وـيـسـاعـدـ عـلـىـ إـخـرـاجـ الـبـلـادـ مـنـ أـزـمـتـهاـ.

**أولاً: تطور الخريطة السياسية والأمنية**  
منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي لم تعرف العملية السياسية في ليبيا، استقراراً حقيقياً، جراء الخلافات، التي سرعان ما ظهرت بين شركاء الانتفاضة ضد النظام السابق، وغياب الأسس المتباعدة لبناء تحالفات سياسية أو حتى اجتماعية، يمكن أن تحقق شبكة أمان بالنسبة للنظام الانقلابي. وعليه فقد عرفت الخريطة السياسية والأمنية في البلاد، تطورات عدة كانت نتاج خلافات اجتماعية،

(فيدرالي)، ورئيس الوزراء السابق على زيدان، على خلفية إقالة أمر حرس المنشآت النفطية في المنطقة الوسطى العقيد على الأحرش، أدى إلى ظهور التيار الفيدرالي كقوة مسلحة مهيمنة في المنطقة الوسطى والشرق، استطاعت أن تغلق الموانئ الرئيسية لتصدير النفط (الحرقة في طبرق، ورأس لانوف، والزوبيتين، والبريقة، والسدرة في منطقة الهلال النفطي) لمدة عام كامل، وأسفرت عن إقالة زيدان، وظهور الفيدراليين كقوة جديدة في شرق البلاد.

3- في 7 فبراير 2014 شكلت محاولة اللواء خليفة حفتر تجميد عمل المؤتمر والحكومة والإعلان الدستوري، مقدمة لظهور العسكريين كقوة جديدة في المشهد، وهو ما تزامن مع انتهاء الولاية الدستورية للمؤتمر الوطني العام. وسرعان ما أعقبها إطلاق عملية الكرامة في بنغازي في 16 مايو 2014، من خلال تحالفات مختلطة في الشرق بين قبائل وعسكريين غير راضين على مسار المرحلة الانتقالية ومتصردي المشهد.

4- في 25 مايو 2014، أسفرا اجتماع القبائل الذي عقد في العزيزية غرب العاصمة طرابلس معقل قبيلة ورشفانة، عن الإعلان عن جيش القبائل، المحسوب على النظام السابق، والذي يخوض الآن قتالاً عنيفاً في محيط العاصمة طرابلس للسيطرة عليها.

5- في 25 يونيو انتخب الليبيون مجلس النواب، الذي يعقد جلساته في طبرق، وأضطر للتحالف مع عملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر لمواجهة قوات فجر ليبيا، التي تحالف معها المؤتمر، وأطلقها كرد فعل على عملية الكرامة بقيادة حفتر، ورفض ترتيبات مجلس النواب في المشهد السياسي.

بناء على ذلك يمكن القول، إن جولات الصراع المحلية ساهمت في بلورة أربع قوى رئيسية تهيمن على المشهد الليبي، تملك جميعها واجهات سياسية وأنذراً عسكرياً يمكن تلخيصها في الآتي:

A- عملية الكرامة وواجهتها السياسية هي (مجلس النواب).

B- فجر ليبيا، وواجهتها السياسية هي (المؤتمر الوطني العام).

C- حرس المنشآت النفطية في المنطقة الوسطة، وواجهته السياسية هي (الحراك الفيدرالي).

D- جيش القبائل، الذراع العسكرية للمحسوبين على (النظام السابق).

وعلى ذلك، قاد تعدد هؤلاء الفاعلين في المشهد السياسي والأمني، في ظل الخلافات العميقة فيما بينها، إلى حرب أهلية، تستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة بما

فيها الطائرات، كما انتشرت الصراعات بشكل أفقى في مختلف مناطق البلاد، بشكل بات يصعب معه وضع حد إلى نهايتها.

ثانياً: عملية الحوار بين الفرقاء الليبيين مع انطلاق عملية الكرامة في بنغازي في 16 مايو 2014، ثم عملية فجر ليبيا في 13 يونيو 2014، بات واضح أن العملية السياسية في ليبيا، دخلت إلى أفق مسدود، خاصة أن كل الصراعات المسلحة التي بدأت لم يلق القائمون عليها أهمية للأطر السياسية، والقوى الشرعية التي يمكن من خلالها أن تمنع الشرعية لمثل هذه التحركات، بل إن تلك الصراعات ساهمت في تكريس انقسام السلطة السياسية، بين العاصمة طرابلس في الغرب، وطبرق في الشرق، حيث وجدت تلك السلطة نفسها مضطرة للتحالف مع المسلحين القريبين منها لتعزيز شرعية وجودها على الأرض، وموقفها التفاوضي فيما بعد على طاولة الحوار، وتقدم نفسها للرأي المحلي والخارجي بأن لديها قوة عسكرية تمكناً من السيطرة على الأرض، وهذه الفكرة لم ولن تتحقق لأىٰ من الأطراف المتصارعة؛ بسبب خلافاتها الرئيسية القائمة حتى مع السلطة السياسية الحليفة لها سواء في المؤتمر الوطني العام (المنتسبة ولايته في طرابلس)، أو حتى مع مجلس النواب المنعقد في طبرق؛ وذلك نظراً لتبني تلك القوى لرؤى مغايرة تماماً عن واجهتها السياسية.

مع بداية عقد مجلس النواب جلساته في طبرق، ومقاطعة أعضاء منتخبين لأعماله، بدا واضحاً أن شرعية المؤسسة التشريعية الجديدة على المحك، سيما وأن غياب ما يقارب ثلث أعضاء البرلمان المنتخب، قد يهدد وجوده، خاصة مع استئناف عمل المؤتمر الوطني العام في طرابلس في أغسطس 2014، وتبنيه لعملية فجر ليبيا، وهو ما اضطر البرلمان لإعلان تحالفه مع عملية الكرامة بقيادة خليفة حفتر في أكتوبر 2014 لتعزيز قوته على الأرض.

اضطر المبعوث الأممى إلى ليبيا برناردينو ليون، إلى العمل في البداية من أجل تحقيق التماسك في صفوف البرلمان المنتخب، وذلك من خلال محاولة جمع الأعضاء المقاطعين، والمشاركين في جلسات البرلمان، على طاولة الحوار، لإقناع المقاطعين للانضمام لجلسات البرلمان ضمن ما عرف بـ«عدام 1» في 29 سبتمبر 2014، وهي الجولة التي لم تنجح في رأب الصدع، سيما بعد أن ازدادت حدة الصراع، وبات واضحاً أن الهوة بين الفرقاء آخذة في الاتساع مع استمرار القتال على كافة الجبهات وفي مناطق متعددة. ما عرقل جولة الحوار المتعلقة بنواب

البرلمان التي شهدت جولة أخرى في 5 أكتوبر، حضرها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في العاصمة طرابلس، لكنها أيضا لم تحرز أي تقدم في دفع العملية السياسية للأمام.

### ثالثاً: توسيع عملية الحوار

بعد فشل جولتي الحوار في عدامس وطرابلس بين أعضاء النواب المشاركين والمقاطعين للبرلمان، دفعت الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى ليبيا، باتجاه توسيع المشاركة في الحوار، لتضم ممثلي عن كافة أطراف الأزمة المتصاعدة في البلاد، من أجل توفير أكبر قدر ممكن من التوافق حول الأفكار المتعلقة بحل الأزمة، والخروج برؤية يمكن أن تسهم في وضع حد لحالة الانقسام المستمرة في البلاد. وقد نجحت في تحقيق ذلك عبر نقل جولات الحوار إلى الخارج في جنيف، والتي دشت خلالها في يناير 2015 خمسة مسارات لعملية الحوار تضمنت: الأول، مسار سياسي يجمع ممثلي عن المؤتمر في طرابلس، والبرلمان في طبرق، وشخصيات مستقلة أخرى، والثاني، مسار قادة الأحزاب والنشطاء السياسيين الذي استضافه الجزائر، والثالث، مسار ممثلي المجالس البلدية والمحلية المنتخبة، والرابع، مسار قادة التشكيلات المسلحة، والخامس، مسار ممثلي القبائل والمكونات الثقافية والاجتماعية.

وفي حين تمكنت الأمم المتحدة من عقد اجتماعات للمسار الأول في جنيف والصخيرات، والثاني في الجزائر، والثالث في جنيف وبروكسل وتونس، إلا أنها لم تتمكن من عقد اجتماعات لقيادة التشكيلات المسلحة، وممثلي القبائل، رغم أنهما من أهم مسارات الحوار التي ستحدد مشهد اليوم التالي في حال توصل أطراف الحوار إلى اتفاق يقضي بتسوية الأزمة في البلاد، الأمر الذي يجعل أمر الاتفاق، الذي يجري التفاوض بشأنه، مثار جدل، ويبيّن مصيره مجهولاً في حال لم يجرى الاتفاق بين المسلمين على الأرض، خاصة أن ما يجري على الأرض يشير إلى افتقار الأطراف المشاركة في الحوار للسيطرة الحقيقة على ظهيرهم المسلح، كما أن المكونات الاجتماعية في البلاد لها رؤية مغايرة من الترتيبات التي شهدتها البلاد بعد سقوط نظام العقيد القذافي.

### رابعاً: غياب الأهداف المشتركة بين الأطراف

خلال جولات الحوار التي عقدها الأمم المتحدة في جنيف (جولتان للأطراف السياسية، وجولتان للمجالس

البلدية)، والصخيرات (خمس جولات للمسار السياسي)، وبروكسل وتونس (جولتان للمجالس البلدية)، والجزائر. (ثلاث جولات للقيادة والنشطاء السياسيين) تمخض عنها طرح ثلاث مسودات لتصور اتفاق الحل النهائي للأزمة، لكن لا تزال الأطراف المشاركة في الحوار غير قادره على البناء على نقاط الاتفاق الواردة فيها. نظراً لاختلاف الأهداف بين الأمم المتحدة من جهة، وبين الأطراف المشاركة فيما بينها من جهة أخرى.

حيث ظهر أن الأمم المتحدة تسعى لحل الأزمة في ليبيا من خلال توزيع السلطة بين الأطراف، من خلال خلق عدد من المؤسسات والهيآكل، التي يمكن أن تستوعب كافة الأطراف بصورة تحقق نوعاً من التوافق بين كافة الأطراف الليبية، عبر الدخول إلى مرحلة انتقالية رابعة، في حين لا تزال الأطراف الليبية مقسمة فيما بينها حول شكل الحل؛ فمعسكر البرلمان في طبرق وفريق الكرامة يرفضون عودة المؤتمر، أو مشاركة الإسلاميين في السلطة، بينما يرفض المحسوبون على المؤتمر وفجر ليبيا مشاركة أي من الأطراف المحسوبة على حفتر، وتصر على التمسك بحكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا الذي حكم ببطلان المرحلة الانتقالية الثالثة، التي بدأت مع انتخابات مجلس النواب.

في غضون ذلك، سيبقى مسار اجتماع ممثلي القبائل، ومسار الحوار الذي يجمع قادة التشكيلات المسلحة بما من سيحدد مشهد اليوم التالي الذي بدا جلياً أنه ليس من أولويات المشاركين في المسارات الرئيسية للحوار، وهو ما يجعل أي اتفاق غير ذي جدوى، إذا لم يتم إقناع حاملى السلاح بجدوى الاتفاق السياسي. فضلاً عن أن الحديث عن ضغوط دولية من شأنها أن تسهم في إقناع أطراف الأزمة لتقديم تنازلات مؤلمة لإنجاح الحوار، إلا أن هذا لن يكون كافياً ما لم تكن الفناعة نابعة من الليبيين بالنظر إلى تردى الوضع الإنساني في البلاد، وزيادة حجم المخاطر، وفي مقدمتها تصاعد تهديد تنظيم داعش، الذي بات أكبر المستفيدين من حجم الفراغ الذي سببه الصراع بين الحكام الجدد للبلاد.

على ذلك يمكن القول إن عملية البحث عن الحل في ليبيا لا تزال تراوح مكانها بسبب تعقيدات المشهد المحلي، سيما مع الأخذ في الاعتبار حجم الأضرار التي طالت أطرافاً غير سياسية، مما يجعل أولية البحث عن مصالحة حقيقة ضرورة حتمية لتنصيب أركان النظام الانتقالي الذي يجري التفاوض بشأنه ■

# مواقف القوى الإقليمية .. الصراع والتناقضات

مصطفى أبو القاسم خشيم

أستاذ بقسم علم السياسة - جامعة طرابلس



أثرت مواقف القوى الإقليمية وما زالت على مسار الأزمة الليبية، لا سيما مواقف كل من: دول الجوار الجغرافي، والمملكة العربية السعودية، ودولتى الإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، إلى جانب قطر وتركيا، والسودان، وإسرائيل..

قدمت دعماً لوجستياً، وشاركوا في العمليات العسكرية ضد قوات القذافي. صحيح أن المشاركة العربية في العمليات العسكرية كانت رمزية مقارنة بمساهمات الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، إلا أن هذا اعتبر في ذلك الوقت تأييداً عربياً ملحوظاً، لا سيما إذا ما أخذنا في الحسبان الإمكانيات العسكرية المحدودة لهذه القوى الإقليمية العربية. أما فيما يتعلق بموقف إسرائيل من ثورة 17 فبراير فقد عكس وجود ازدواجية في الخطاب السياسي. فبينما عارض الخطاب السياسي الإسرائيلي الموجه للداخل ثورات الربيع العربي بحجة تهديد أنها وصالحها القومية، يلاحظ أن نفس الخطاب يؤيد عملية التغيير الديمقراطي التي أنت بها ثورات الربيع العربي على اعتبار أن إسرائيل جزء من المعكسر الديمقراطي في العالم. لكن يلاحظ في هذا السياق، أن استطلاعاً للرأي العام قد أشار إلى أن 52% من الإسرائيليين، 62% من العرب الإسرائيليين قد أيدوا التدخل الغربي لحماية المدنيين في ليبيا أثناء ثورة 17 فبراير 2011.

## ثانياً: مواقف القوى الإقليمية خلال مرحلة بناء الدولة

استمر تأييد القوى الإقليمية للثورة الليبية التي انتقلت من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة؛ حيث ساهمت بالفعل منظمات حكومية وغير حكومية عربية وأفريقية في النشاطات المتعلقة بانتخاب أول جهاز تشريعي في 7 يوليو 2012. إن اتسام انتخابات المؤتمر الوطني العام بالشفافية والمسؤولية، كان نتيجة لقوة إرادة

إن التأثير الملحوظ لهذه القوى الإقليمية قد تفاوت من مرحلة إلى أخرى، حيث يلاحظ أن الأزمة الليبية قد مررت عموماً بثلاث مراحل مختلفة وذلك على النحو التالي:

- 1- مرحلة قيام ثورة 17 فبراير.
- 2- مرحلة التأسيس لدولة القانون والمؤسسات.
- 3- مرحلة الحرب الداخلية منذ مايو 2014.

**أولاً: مواقف القوى الإقليمية خلال مرحلة قيام ثورة 17 فبراير**  
لقد حظيت ثورة 17 فبراير عموماً بتأييد عربي ملحوظ، نتج عنه صدور قرار جامعة الدول العربية الشهير في شهر مارس 2011، الذي تمت فيه دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار أممي ملزم وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بقصد حماية المدنيين في ليبيا. فحماية المدنيين في إطار الصراعات المسلحة اعتبر عملاً موحداً لمواقف القوى الإقليمية والدولية من الثورة الليبية خلال قيامها في عام 2011. كما أن مواقف كل من ت Chad والنiger والسودان، باعتبارها جيران Libya الجنوبيين عكست بدورها مواقف الدول الأفريقية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الذي جسدت قراراته إلى جانب قرار الجامعة العربية الإطار الشرعي لقرار مجلس الأمن رقمي 1970، الصادر في مارس 1973، الصادرين في مارس 2011 والمتعلقين بالتدخل الدولي لحماية المدنيين في Libya. ولم يقتصر تأييد القوى الإقليمية العربية والأفريقية للثورة الليبية على الدعم السياسي، بل إن المتتبع لتاريخ ثورة 17 فبراير يلاحظ وجود دعم عسكري واقتصادي واضح؛ فقطر، والإمارات العربية المتحدة، والأردن

ويؤكد أنصار ثورة 17 فبراير على وجود ثورة مضادة يترعها برلمان وحكومة طبرق، وبالتالي فقد اندلعت عملية فجر ليبيا لتحرير طرابلس من القوات الموالية للنظام السابق في 13 يونيو 2014. كما أن حكومة طبرق وبعض القوى الإقليمية قد أيدت الحملة العسكرية المعروفة بعملية الكرامة ضد كل من مدينتي بنغازي ودرنة، والتي يقودها العقيد المتقاعد خليفة حفتر منذ شهر مايو 2014. عليه، يلاحظ أن ليبيا تشهد منذ شهر مايو 2014 حرباً داخلية أثرت سلبًا على عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن المؤشرات تؤكد على عدم قدرة ما يعرف بعمليتي الكرامة وفجر ليبيا على حسم المعركة العسكرية.

وتشيا مع تعقيدات المشهد الليبي بعد انتخاب مجلس النواب زاد التناقض الإقليمي من مجرد تناقض سياسي إلى تناقض عسكري؛ فالمعسكر الليبي إلى المعادي للإسلام السياسي لا يطالب فقط بحل سياسي، ولكنه يؤكد أيضاً على ضرورة التدخل العسكري بحجة القضاء على الإرهاب. لكن جهود البلدان العربية المؤيدة للحل العسكري لم تكل بالنجاح سواء في إطار جامعة الدول العربية، أو في كل من الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

في بلدان اتحاد المغرب العربي أكدت في لقاء وزراء الخارجية بتاريخ 8 مايو 2015 برفض التدخل الإقليمي أو الدولي في ليبيا من ناحية، وبضرورة الحل الشامل للأزمة الليبية من ناحية أخرى. كما أن كلام الجزائري والمغرب وتونس ترعن حوارات سياسية بين "الأخوة الأعداء" في ليبيا ما بعد القذافي. وبينما استضافت الجزائر الحوار بين بعض أعضاء مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام، يلاحظ أن الجزائر استضافت حوار الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الليبي. كما يلاحظ أن تونس قد استضافت ملتقى حوار المرأة الليبية، بينما تستضيف مصر حوار القبائل الليبية. ومن المتوقع أن تساهم مثل هذه الحوارات إذا ما توفرت الإرادة السياسية للجميع إلى نجاح الحل السياسي على حساب الحل العسكري للأزمة الليبية.

#### رابعاً: ملاحظات ختامية

يتضح مما سبق، أن مواقف القوى الإقليمية من الأزمة الليبية تعكس عدة اعتبارات داخلية وخارجية متداخلة ومعقدة. فالمتبوع لأدبيات علم العلاقات الدولية يلاحظ أن من أبرز العوامل المؤثرة على مواقف القوى الدولية، ولا تعتبر مواقف القوى الإقليمية من الأزمة الليبية استثناءً لذلك، ما يتمثل في الآتي:

- 1 - المحافظة على الأمان القومي.

الليبيين على المستويين الرسمي وغير الرسمي لإنجاح العملية الانتخابية من ناحية، ونتيجة للتأييد الإقليمي والدولي لعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى. ويلاحظ عموماً أن استمرار صراع القوى الإقليمية خلال مرحلة بناء ليبيا الجديدة قد جسد اعتبارات أيديولوجية، وبالتالي لاحظنا وجود معسكر ليبيري إلى بقيادة مصر والإمارات والسعودية ضد توجه الإسلام السياسي، التي قادته قطر وتركيا والسودان.

وبالرغم من أن هذه المرحلة شهدت مظاهرات سلمية وغير سلمية ضد المؤتمر الوطني العام، إلى جانب أعمال عنف وأغتيالات لرموز ثورة 17 فبراير، إلا أن التنافس الإقليمي ظل سياسياً في المقام الأول. لكن انتخاب مجلس النواب في 4 أغسطس 2014 عكس بداية مرحلة جديدة زادت فيها حدة مسوى الصراع بين القوى الإقليمية.

#### ثالثاً: مواقف القوى الإقليمية خلال مرحلة الحرب الداخلية

لم يقتصر الصراع الأيديولوجي في هذه المرحلة بين القوى الإقليمية على المستوى السياسي، بل إن الأمر تعدد ذلك إلى التناقض والتدخل العسكري في الشأن الليبي بحجة محاربة الإرهاب. فالقوى الإقليمية المؤثرة على الأزمة الليبية زاد تدخلها السياسي والعسكري في ليبيا، إما تأييداً لحكومة طبرق التي تبني عملية الكرامة، أو حكمة طرابلس التي تبني دورها عملية فجر ليبيا.

ومن الملاحظ أن انتخاب مجلس النواب بناء على مقترنات لجنة 17 فبراير واجتماع المجلس في طبرق بدلاً من بنغازي، أدى في نهاية المطاف إلى وجود برلمانيين وحكومتين ليبيتين في نفس الوقت.

ويلاحظ في هذا السياق، أن الأمين العام لجامعة الدول العربية أكد على رفض التدخل الأجنبي في الشأن الليبي، نظراً لأنه سيساهم في تعقيد المشهد الليبي بدلاً من انفراجة. فالتدخل الأجنبي في ليبيا سيؤدي إلى بروز السيناريو السوري، وبالتالي فالأمر حل الأزمة الليبية يحتاج إلى توحيد الجهود الدولية الخاصة بليبيا تحت رعاية الأمم المتحدة. كما عكس موقف الأمم المتحدة ضرورة الحل السياسي للأزمة الليبية، الأمر الذي جعل القوى الإقليمية والدولية المنادية بالحل العسكري مثل: مصر والإمارات وفرنسا في وضع الأقلية.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي، بما في ذلك معظم القوى الإقليمية، يعترف بحكومة طبرق على أساس أنها الحكومة الشرعية في ليبيا، إلا أن المؤتمر الوطني العام وحكومة الإنقاذ الوطني في طرابلس قد فرضاً قولاً جديداً يتمثل في السيطرة على معظم الأراضي الليبية.

2 - تحقيق المصلحة القومية.

3 - مراعاة مبادئ وقواعد القانون الدولي.

4 - التنافس الإقليمي والدولي على ليبيا.

فانتشار السلاح بل وصوله إلى بلدان مجاورة يهدد بطبيعة الحال الأمن القومي لدول الجوار الجغرافي. بل إن وصول السلاح إلى سوريا ومالي وغيرها من دول

المنطقة عن طريق عصابات السلاح يهدد بطبيعة الحال

الأمن القومي للعديد من دول المنطقة، مثل: مصر

والجزائر. كما أن ضعف الحكومة المركزية في ليبيا، إلى

جانب تداعيات العولمة وما نتج عنها من سهولة انتقال

الأفراد والأفكار، قد ساهم أيضاً في انتقال المتطرفين عبر

الحدود الليبية، وعليه فإن مصالح وأمن العديد من القوى

الإقليمية ودول الجوار الجغرافي قد هددت بالفعل.

فأدبيات علم العلاقات الدولية تشير إلى أن مواقف

القوى الإقليمية من الأزمة الليبية تجسد إما المحافظة على

المصالح القومية سواءً أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو

اجتماعية - ثقافية، أو مراعاة الاعتبارات الأخلاقية

والقانونية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية إلى جانب

حماية المدنيين وحقوق الإنسان. ويلاحظ عموماً تداخل

العوامل المصلحية والأخلاقية في مواقف القوى الإقليمية

من الأزمة الليبية. فقد لاحظنا مثلاً أن القوى الإقليمية

أيدت القرارين الأممين اللذين نتج عندهما تدخل عسكرياً

لاعتبارات أخلاقية. فالحل السياسي للأزمة الليبية يحظى

باتفاق القوى الإقليمية بشكل عام، لكن بعض هذه القوى

يؤيد مطالب حكومة طبرق في رفع حظر السلاح عن

ليبيا من ناحية، والتدخل الدولي أو الإقليمي لمحاربة

الإرهاب من ناحية أخرى. وقد واجهت القوى الإقليمية

العربية معارضه مجلس الأمن، حيث رفض المشروع

العربي المتعلق برفع حظر السلاح عن حكومة طبرق

الذى قدمته الأردن إلى المجلس، الأمر الذى يجعل الحل

السياسي محور تركيز القوى الإقليمية بما في ذلك البلدان

التي تتحمس للحل العسكري.

يتضح مما سبق، أن مواقف القوى الإقليمية من الأزمة

الليبية تؤثر وتتأثر بالأزمة الليبية؛ فالحرب الداخلية منذ

منتصف عام 2014 جسدت بروز تيارين متصارعين:

أحداهما يعمل على تعزيز الأوضاع القائمة، والآخر

يسعى للمحافظة على الأوضاع الراهنة. ونتيجة لذلك

تأسست تحالفات إقليمية ودولية جديدة، حيث يلاحظ بروز

تحالف إقليمي يؤيد سياسياً وعسكرياً عملية الكرامة التي

يتزعمها اللواء المتقاعد خليفة حفتر من ناحية، وتحالف

آخر يساند عملية فجر ليبيا، التي تضم تيارات سياسية

ودينية مختلفة. كما أن التحالفات الإقليمية تغدو الصراع

الداخلي، وبالتالي تستمر الحرب الداخلية المدعومة من

قبل قوى إقليمية ودولية تتنافس على تحقيق مصالحها القومية في ليبيا ما بعد الفدافي.

كما تتأثر أطراف الصراع في ليبيا بموافقات القوى الإقليمية، فإن القوى الدولية تؤثر وتتأثر بدورها ببنية الأزمة الليبية. إن التداخل والتفاعل بين فواعل الأزمة الليبية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية يعكس عموماً المواقف التالية:

1 - الحل السياسي في مواجهة الحل العسكري.

2 - ليبيا الموحدة في مواجهة ليبيا المنقسمة.

3 - الحل السريع في مواجهة الحل الشامل للأزمة الليبية.

وتزيد عموماً القوى الوطنية والإقليمية والعالمية الحل

السياسي استناداً إلى استحالة تمكن أطراف الأزمة الليبية

من الحسم العسكري، إلى جانب تفادي تحول ليبيا إلى

دولة فاشلة بالكامل. وترى هيئات الأمم المتحدة عموماً

الحوار الليبي- الليبي في عدة عواصم عربية وأوروبية.

لكن بعض القوى الإقليمية، خاصة مصر والإمارات

وتشاد والنيجر، تتحمس للتدخل العسكري على اعتبار أن

عدم الاستقرار في ليبيا يهدد مصالحها وأمنها القومي؛

فالموافق المصرية والإماراتية وإن كانت تتوافق مع

مواقف فرنسا وإيطاليا ومالطا فيما يتعلق بالتدخل

ال العسكري، إلا أنها تختلف من حيث الدوافع. فالبلدان

الأوروبية متضررة من الهجرة غير الشرعية التي زادت

وتيرتها في السنة الأخيرة، وبالتالي فهي تتطلب بتصور

قرار أمريكي بالتدخل ضد مواقع عصابات تهريب البشر في

التراب الليبي. لكن القوى الإقليمية المؤيدة للتدخل

ال العسكري يأتي في إطار الاستجابة لمطالب حكومة طبرق

بالتدخل من ناحية، وللقضاء على الإرهاب والفوضى

الأمنية من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بموافقات القوى الإقليمية والدولية من

وحدة التراب الليبي فيلاحظ بشكل عام تأييد معظم هذه

البلدان لليبيا كدولة موحدة. فالمطالب بانفصال إقليم برقة

لم تلق تأييدها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية،

وبالتالي فقد فشلت حتى الآن الدعوات المنادية بانقسام ليبيا

التي تخلت عن الفيدرالية منذ عام 1964. فالحكومة القوية

في إطار ليبي الموحدة تعتبر مطلباً وطنياً وإقليمياً ودولياً.

كما يلاحظ وجود انقسام حول خيارات الحل السياسي

ال سريع للأزمة الليبية، والحل الشامل الذي يتعدى ذلك.

فالأزمة الليبية لن تنتهي بمجرد تشكيل حكومة ائتلافية

تضم الأطراف المتصارعة وهو هدف يرعاه المبعوث

الأممى إلى ليبيا "برناردينو ليون"، حيث إن ذلك يعتبر

حل مؤقتاً قد لا يصمد طويلاً. فليبيا المستقرة تحتاج إلى

حلول سياسية، واقتصادية، واجتماعية - ثقافية جذرية

السياسي للأزمة الليبية على اعتبار أن ذلك سيحقق الاستقرار والأمن في المدى القصير، وسيحقق السلم الاجتماعي في المدى الطويل.

وبطبيعة الحال ستستفيد القوى الإقليمية والدولية من نجاح الحل السياسي للأزمة الليبية، نتيجة لسياسة الاعتدال، ونزع السلاح، ومواجهة الإرهاب، والقضاء على الهجرة غير الشرعية، وتحقيق التنمية المستدامة، ومراعاة سياسة حسن الجوار.

لكن يبقى سيناريو المتضامن الذي يمكن في إطاره فشل الحل السياسي وتمهيد الطريق للتدخل إقليمي أو دولي مشهداً قائماً، لا سيما إذا ما استمرت القوى الإقليمية والدولية في تقديم الدعم السياسي والعسكري لطرف في الصراع في ليبيا. وبالنظر إلى ما حدث ويحدث في العراق وسوريا واليمن ومن قبلها الصومال يبقى حل الخلافات الليبية - الليبية وطنية في المقام الأول والأخير.

لكن موقع ليبيا الجيو استراتيجي يجعل جيرانها والجماعة الدولية لا تقبل بوجود دولة فاشلة تهدى مصالحهم القومية وأمنهم القومي، الأمر الذي يرجح سيناريو نجاح الحل السياسي الشامل، الذي يحقق مصالح الليبيين وجيرانهم، والجامعة الدولية ككل ■

تحقق السلم الاجتماعي والسياسي. إن الحل الشامل سيجعل ليبيا أكثر استقراراً واعتدالاً، وبالتالي سيتحقق الاستقرار والأمن لكل من ليبيا وجيرانها.

وبالرغم من أن القوى الإقليمية والدولية نجحت في عام 2011 في دفع مجلس الأمن الدولي لاستصدار القرارات: 1970، 1973 بشأن التدخل العسكري في ليبيا بقصد حماية المدنيين، إلا أن هيئة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، بل الاتحاد الأوروبي كانت وما زالت عبارة عن منظمات حكومية لا تملك سلطات ملزمة على الدول الأعضاء فيها. فالبنية الدولية لاستصدار القرارات الشهيرتين لمجلس الأمن بشأن الأزمة الليبية قد لا تتكرر، لا سيما في ظل الصحوة الروسية والصينية لمعارضة التدخل العسكري في إطار مجلس الأمن الذي تملكان فيه حق النقض.

كما أن الرفض المغاربي والسوداني للتدخل في ليبيا سيعيق كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي من إصدار قرارات بهذا الشأن في الوقت الحاضر، الأمر الذي سيزيد من الجهود الرامية للحل السياسي للأزمة الليبية.

عليه، فالاعتبارات المختلفة تعزز من سيناريو الحل

# تداعيات الصراع على الاقتصاد .. شبح الانهيار

د. عبد الناصر عز الدين بو خشيم

أستاذ الاقتصاد المساعد، رئيس قسم الاقتصاد - جامعة بنغازى

على الرغم من أن أسباب الصراعات في الكثير من الدول النامية، ومن ضمنها ليبيا تعود في الكثير من جوانبها إلى قصور وفشل عمليات التنمية، إلا أن مثل هذه الصراعات تؤدي في المقابل إلى تأكيل فرص واحتمالات التنمية، مع ازدياد حالات القتل والإصابة والنزوح الفردي والجماعي، وانهيار مستويات الإنتاج، وتدمير البنية التحتية، واستخدام الموارد النادرة في المجهود الحربي بدلاً من الاستعمالات المدنية المنتجة.

عن الآثار الاقتصادية للصراع على أوضاع الاقتصاد الليبي في السنوات الفائتة، ما يستدعي القيام بدراسات أعمق حول ذلك، توفر مساحة زمنية أوسع وبيانات تتسم بدرجة عالية من الجودة والدقة والموضوعية. كما يلزم التنبيه إلى أن إعداد هذا التقرير قد اعتمد على البيانات الواردة في ملخص المؤشرات الاقتصادية في الملحق، ما لم يشر إلى غير ذلك.

**أولاً: الناتج المحلي الإجمالي وقطاع النفط**  
في عام 2011 الذي شهدت بداياته ثورة افترنت بصراع مسلح استمر على مدى ثمانية أشهر، انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 64% تقريباً بالقياس إلى عام 2010، فيما انخفض الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 51.7%， والناتج المحلي النفطي بنحو 69.4% فيما بين العامين المذكورين. وقد انخفض إنتاج النفط إلى مستويات متذبذبة جداً من 1.688 مليون برميل يومياً في المتوسط في عام 2010 إلى 0.5 مليون برميل في اليوم في عام 2011. ومع ذلك فقد ساد آنذاك جو من التفاؤل بتجاوز الاقتصاد الليبي لأزمته التي فاقمتها الصراعات المسلح، وذلك بمجرد انتهاء العمليات العسكرية، وهو ما تأكّد فعلياً مع نهاية عام 2011 وببدايات عام 2012، حيث بدأ الاقتصاد في التعافي التدريجي نتيجة لسيطرة حالة من الاستقرار النسبي على المستوى السياسي والاجتماعي، فارتقت الكميات المصدرة من النفط إلى 1.5 مليون برميل كمتوسط يومي في عام 2012، وهو ما اقترن باستقرار نسبي في أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نسبياً، تراوحت بين 107.3 دولار للبرميل و 112.5 دولار للبرميل خلال العام

إذا كان من الممكن القول استناداً إلى مختلف الدراسات أن فترات الصراع دائماً ما تتسم بحدوث تراجع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وبحدوث تقلبات حادة في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فإن من الممكن القول أيضاً إن حدة هذه التراجعات والتقلبات تزداد فيما لو كان الاقتصاد صغيراً نسبياً وريعياً مثل الاقتصاد الليبي. ففي ليبيا التي تتمثل فيها كل خصائص الدول النفطية، إضافة إلى اندلاع صراع داخلي لم يتوقف منذ عام 2011، إلا لأنقطاع الأنفاس ربما، وحيث انقسام السلطة، وانقسام المؤسسات وتقاسمها، واتساع المساحة الجغرافية ( 1.75 مليون كم مربع)، ويزور المطالب الجهوية والإثنية، وتنامي ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، وخروج الكثير من المناطق عن سيطرة الحكومة المركزية، وحيث تراجع فرص الاستثمار والتوظيف نتيجة لكل ذلك، وتدني مستويات الإنتاج وال الصادرات النفطية، لا سيما مع انهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة، وإغفال موانئ التصدير الرئيسية؛ إما بسبب الصراعات المسلحة حولها، أو بسبب الإضرابات المتكررة، فإن آثار الصراع على الأوضاع الاقتصادية تأخذ منحى أكثر حدة مما لو كان الاقتصاد يتسم بدرجة عالية من التنوع الهيكلي، والتعدد في مصادر الدخل والناتج.

وبعداً عن تحليل أسباب الصراع في ليبيا، فسوف يتناول هذا التقرير بشيء من التحليل الآثار الناجمة عن الصراع المسلح على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا. ويجد التقرير إلى أن قصر الفترة الزمنية الممنوحة لإعداده، ونقص البيانات المتاحة حتى حينه، وبوجه خاص ما يتعلق ببيانات عام 2014، قد جعل من الصعوبة بمكان رسم صورة دقيقة

وأخيراً في هذا السياق، تبين القراءة السريعة للتطورات التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي أن حساسية الاقتصاد الليبي للتقلبات التي تحدث في قطاع النفط، ترافقها حساسية كبيرة لهذا القطاع تجاه التطورات السياسية، وتجاه تصاعد وتيرة الصراع، بكافة أشكاله ومنطلقاته: السياسية منها والمسلحة.

### ثانياً: أوضاع الميزانية العامة

لعل توسيع دور الحكومة وضآللة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عاماً خارج بعض الأنشطة التقليدية والخدمية، والذي يعد من الملامح الأساسية التي يتصف بها الاقتصاد الليبي، يضاف إلى آثار الصراع على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، خاصة على أوضاع الميزانية العامة للدولة، التي تتسم بانخفاض الأهمية النسبية للضرائب على الدخل في هيكل الإيرادات العامة، والاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية في تمويلها، لا سيما مع انخراط العديد من منشآت القطاع الخاص ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، والذي قدرته بعض المصادر في فترة سابقة بحوالي 33.7% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 1999-2007 (Schneider et al, 2010)، ويُتوقع تضخمها عادةً مع اشتداد الصراع، وضعف السيطرة الحكومية.

وبالاستناد إلى بيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يتضح حدوث تضخم في الميزانية العامة في الأعوام التالية لسنة 2011؛ حيث مثلت الإيرادات النفطية نحو 94.7% من إجمالي الإيرادات العامة كمتوسط للأعوام 2011 و 2012 و 2013، وهو ما يعني أن أي انخفاض في حصيلة الصادرات النفطية سبب تراجع أسعار النفط أو انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة منه سوف يترك آثاراً سلبية حادة على أوضاع الميزانية العامة. وقد تضطر الحكومة إلى اللجوء إلى التمويل بالعجز عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي المحلي، أو السحب من الاحتياطيات الخارجية في سياق من الضعف الحكومي تجاه الاستجابة للارتفاعات في أسقف المطالب الشعبية، والتي تفرض نفسها في أعقاب الثورات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية، خصوصاً إذا ما افترضت بضرائب مسلحة تستوجب المزيد من الإنفاق، بحيث تضطُّ في مجملها باتجاه إحداث زيادات متتالية في الإنفاق العام في صورة قفزات كبيرة بصرف النظر عن طرق ومصادر التمويل.

وقد انعكس كل ذلك في مجبي سنوات عجاف، لا من منظور التدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي فحسب، وإنما من منظور الوضع المالي للدولة أيضاً، والذي شهد

المذكور (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الرابع الثالث، 2014).

وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً بالقياس إلى عام 2011؛ إذ ارتفع إلى مستوى 56.355 مليار دينار في عام 2012، مقارنة بمستوى 27.287 مليار دينار في عام 2011 وذلك بالأسعار الثابتة لعام 2007، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف تقريباً؛ حيث يعود ذلك في المقام الأول إلى عودة إنتاج النفط إلى مستويات مرتفعة قريبة من مستوياتها الطبيعية قبل حدوث الصراع. أما عام 2013 فقد شهد تراجعاً حاداً في الناتج المحلي الحقيقي؛ حيث انخفض إلى مستوى 39.16 مليار دينار مسجل معدل نمو سالب بلغ 30.8%， ناجماً بشكل أساسى عن تراجع الإنتاج النفطي بنسبة 39.7% بسبب إغفال الموانئ النفطية في منطقة الهلال النفطي من قبل حرس المنشآت النفطية منذ الشهر السابع من العام المذكور، وهو ما أدى إلى انخفاض متوسط الإنتاج اليومي للنفط إلى نحو مليون برميل يومياً.

وفي هذا الإطار، شهد الناتج المحلي غير النفطي في عام 2013 انخفاضاً بنسبة 6.8%؛ نتيجة لما سببه الصراع من دمار في البنية التحتية، وفي المنشآت الإنتاجية، وبسبب محدودية الحصول على الصرف الأجنبي، وانخفاض الإنفاق الفعلى على التنمية ضمن بنود الميزانية العامة، ما أسهم في مزيد من التدهور في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الآمال لم تتبدد في حينه بإمكانية التوصل إلى حلول للأزمة السياسية التي لاحت نذرها في الأفق، خاصة مع بدايات عام 2014، وهو العام الذي شهد تحولاً جذرياً في الصراع الذي تحول من صراع سياسي في ظل هشاشة حكومة إلى صراع مسلح قائم على استقطاب سياسي حاد؛ الأمر الذي رتب آثاراً سلبية جمة على الأوضاع الاقتصادية، يأتي في مقدمتها تراجع الإنتاج النفطي إلى مستوى 473 ألف برميل يومياً في المتوسط في عام 2014، وتراجعه إلى مستوى 380 ألف برميل يومياً في الرابع الأول من عام 2015 (Opec, 2015) مع اشتداد المعارك حول منطقة الهلال النفطي. ويمكن توقع الآثار السلبية الناجمة عن ذلك على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات السيادية للدولة، والميزانية العامة، وأوضاع الميزان التجاري خاصة، وميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات على وجه العموم، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار الانهيار الحاد في أسعار النفط إلى مستويات متدنية جداً بلغت مقدار 50.27 دولاراً للبرميل في عام 2015 مقارنة بمقدار 104.73 دولاراً للبرميل في عام 2014 بمرجعية سلة منتجات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

### ثالثاً: البطالة والتضخم والتجارة الخارجية

تشير بيانات المسح الوطني للتشغيل والبطالة إلى أن معدل البطالة وصل إلى 19% في عام 2012. وهو معدل مرتفع بكل المقاييس، ومتقارنة تشير إلى الانتهاء والتعجب، وتحتاج إلى دراسة وتحليل في بلد يعاني من ندرة نسبية في العنصر البشري فقياساً إلى ما هو متاح لديه من موارد مالية. فإذا ما وصلت البطالة إلى هذا المستوى، خاصة بين الشباب، والذين بلغت معدلاتها بينهم 48.7% للفئة العمرية 15-24، و27.3% للفئة العمرية 25-34 في عام 2012، وهو العام الذي سجل أعلى ميزانية في تاريخ ليبيا حتى ذلك الحين، فإن من المتوقع تزايد هذه المعدلات تبعاً لتراجع النشاط الاقتصادي، وضعف الإنفاق الاستثماري، وتتدفق المزيد من الدخلين الجدد إلى سوق العمل، في ظل سيادة حالة من عدم التيقن، يعززها تنا米 حدة الصراع، ما من شأنه أن يدفع هؤلاء الشباب إلى أن يكونوا وقوداً لهذا الصراع، وإلى أن تكون بطالتهم سبباً إضافياً من أسباب نشأته وتناميها، وهو الأمر الذي يجعل الصراع سبباً لمزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية في ليبيا ونتيجة لها في نفس الوقت.

ومن جانبه، سجل معدل التضخم في عام 2011 أعلى قيمة له منذ بدء الصراع عند مستوى 15.9%， فيما وصل في نهاية العام نفسه إلى 26.6%. وقد أخذ اتجاهها تنازلياً بعد ذلك، حيث انخفض إلى 6.1% و 2.6% و 2.4% في أعوام 2012، و 2013، و 2014، على التوالي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض إلا أن مقارنة معدل التضخم في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2014 بنظيراتها من عام 2013 تفتح عن تنامي هذا المعدل بشكل واضح، بسبب اختلافات العرض، ومحدودية الوصول إلى الصرف الأجنبي، حيث سجل فيما بلغت 6.4%， و 7.1%， و 7.4% لكل من أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر من عام 2014، واللافت للنظر أن الارتفاع النسبي الأكبر كان في أسعار المواد الغذائية حيث بلغ 12.9%， علماً بأن هذه الأشهر اقترن بارتفاع حدة الصراع المسلح في مختلف مناطق ليبيا، وعلى الأخص مدينة بنغازي، وميناء السدرة النفطي، وبعض المناطق في غرب البلاد وجنوبها.

ولعل اتجاهات التضخم تتسع إلى حد ما مع الاستقرار النسبي في سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية (الدينار) مقابل الدولار الأمريكي؛ إذ تراوحت قيمة الدينار الليبي بما يعادل 1.26 دينار و 1.32 دينار تقريباً خلال السنوات الماضية منذ بدء الصراع، ولم يعرف سعر الصرف الرسمي فروقات ذات دلالة مع سعر الصرف في السوق الموازية إلا بحلول الرابع الأخير من عام 2014؛ حيث بدأ السعر في السوق الموازية يتذبذب مساراً تصاعدياً وبشكل

تنامياً في العجز الحكومي، أنتج تراجعاً في الاحتياطيات الخارجية. فقد شهد عام 2011 عجزاً بلغ 6553.2 مليون دينار، أو ما يعادل نسبة 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فيما شهد عام 2012 تحسناً في أوضاع الميزانية العامة؛ حيث بلغ فائض الميزانية مقدار 16189.8 مليون دينار، وهو ما يعادل نسبة 14.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وعلى الرغم من هذا التحسن المؤقت، إلا أن العجز عاد للظهور ثانية في ميزانية عام 2013 بمقدار 10519.9 مليون دينار وبنسبة 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ومن المتوقع أن تظهر بيانات العام 2014 عجزاً في الميزانية سببه تراجع الإنفاق وال الصادرات النفطية نتيجة تأزم الصراع المسلح، خاصة في مناطق إنتاج وتصدير النفط. ليس هذا فحسب، بل إن تضخم الميزانية التسييرية (الإنفاق الجاري) في هيكل النفقات العامة أخذ منحى مبالغ فيه على حساب الإنفاق التنموي، فلم تشمل الميزانية العامة على أية نفقات تنموية في عام 2011، فيما مثلت النفقات التسييرية نحو 89.8% من ميزانية عام 2012، ونحو 80.0% من ميزانية عام 2013، ونحو 81.3% في عام 2014 حسب البيانات الرسمية. كما ارتفع الدعم السمعي من 4441.4 مليون دينار في عام 2011 إلى 11708.6 مليون دينار في عام 2012، ثم انخفض إلى مستوى 9408.5 مليون دينار في عام 2013 ليعاود الارتفاع في عام 2014 إلى مقدار 11931.75 مليون دينار. ويدرك في هذا السياق، أن تضخم الميزانية العامة إلى مستويات مرتفعة بالمقارنة مع حجمها في عام 2010 والبالغ نحو 54500.0 مليون دينار، إذا ما أخذ في الاعتبار التغير الهيكلي الذي طرأ عليها لمصلحة الإنفاق التسييري، لا شك سيولد ضغوطاً تضخمية في اقتصاد يعاني أصلاً من جمود هيكله الإنتاجية، وضغوطاً أخرى على ميزان المدفوعات مع تنامي الطلب على السلع والخدمات من الخارج، إضافة إلى أن هذا المستوى من الإنفاق على بنود معينة كالمرتبات والدعم السمعي من شأنه أن يخلق ضغوطاً سياسية واقتصادية واجتماعية عندما يتحول إلى حقوق ومكتسبات يصعب تجاهلها عند إعداد الميزانية العامة في السنوات القادمة. ولا شك أن الصورة تصبح أكثر قاتمة إذا ما تأملنا في تقرير ديوان المحاسبة عن العام 2014، والذي يستنتاج منه وبوضوح أن الفساد المالي والإداري ينخر في عظام الدولة الليبية، ما من شأنه أن يفضي إلى هدر المال العام، وتخفيض كفاءة الإنفاق العام وإنتاجيته، مستغلًا فرصة ما تحدثه أوضاع الصراع من فوضى مالية وإدارية، وغياب أو تغييب للمؤسسات الرقابية.

بانخفاض في معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي - والتي يشكل الاستثمار العام العمود الفقري لها- إلى مستويات متدنية بالقياس إلى عام 2010، حيث انخفض الاستثمار العام كنسبة من الناتج الإجمالي من 25.5% في عام 2010 إلى 4.9% في عام 2012، وإلى 16.6% في عام 2013 حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي.

أما أعداد النازحين الذين هجروا من منازلهم مع اشتداد حدة الصراع، فتقديرها مصدر الهلال الأحمر الليبي بنحو 557212.0 نازحا على المستوى الوطني، تتصدرها بنغازي بـ 108830.0 نازحاً منذ مايو 2014 وحتى مطلع أبريل 2015، ما ينطوى على تكلفة اقتصادية على المستوى الفردي والمجتمعي، وينذر بتفاقم أزمة السكن وما ترتبه من ارتفاعات في أسعار وإيجارات المنازل بسبب زيادة الطلب عليها مع استمرار عمليات النزوح، ناهيك بالأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك.

ولا شك أن التكلفة الأكبر التي يتحملها الاقتصاد الليبي بسبب الصراع تمثل في الخسائر البشرية في الأرواح، لا سيما من هم في سن الشباب، والتي تمثل تكلفة باهظة في المورد الاقتصادي الأهم في بلد يعاني من نقص مزمن في الأيدي العاملة المدربة، فضلاً عن فقدان قسم آخر من قوة العمل نتيجة الإصابة والبتر، وما يرتبه من تكاليف إعادة التأهيل النفسي والجسدي. وتشير البيانات المتاحة بالخصوص عن المسح الوطني للسكان 2012 أن الوفيات بسبب الحرب قد وصلت إلى عدد 6048 فرداً خلال الفترة الممتدة من فبراير 2011 حتى نهاية يونيو 2012. وهي أعداد لا شك أنها قد تزايدت منذ ذلك التاريخ مع تناهى حدة الصراع، خاصةً منذ سنة مضت وحتى المرحلة الراهنة.

وفي ختام هذا التقرير، لا يسعنا إلا أن نقول إن الآثار الاقتصادية للصراع في ليبيا لا يمكن اختزالها أو الإلحاد بها في تقرير يتكون من عدد محدود من الصفحات، مثلاً أن استمرار الصراع دون وجود أفق محدد لانتهائه ينذر بتكاليف إضافية لا تتوقف آثارها عند الحاضر، وإنما تمتد إلى المستقبل أيضاً، ويتوقع أن تكون سلبية على كافة المؤشرات الاقتصادية، خاصة وأن هذا الصراع يتزامن مع انخفاض في أسعار وكميات النفط المصدرة إلى الخارج، باعتبارها مورده التمويل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ما يضاعف من حجم هذه الآثار ويزيد من تعويق الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، سواء ما يتعلق منها بشح الموارد المالية واستنزافها في الوقت الحالي، أو باستخدام هذه الموارد في غير الأغراض التي يفترض أن تكون مخصصة لها في المستقبل ■

تدرجى مع تزايد الطلب على الصرف الأجنبي ومحدودية القدرة في الحصول عليه من النظام المصرفي، حتى بلغ مقدار 2.05 دينار للدولار الواحد، وهو ما تزامن مع الارتفاع في معدلات التضخم وأشتاد حدة الصراع والانقسام في السلطة.

اما الميزان التجارى، والذي شهد انخفاضاً في مقدار الفائض فى عام 2011 إلى 9590.0 مليون دينار، وهو ما يعادل نحو ثلث قيمته فى عام 2010 (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الرابع الثالث، 2014) فقد سجل ارتفاعاً فى عام 2012 مع تحسن أوضاع الإنتاج وال الصادرات فى قطاع النفط، نتيجة الاستقرار النسبي فى الأوضاع السياسية التي شهدتها ذلك العام ليبلغ مستوى 44650.0 مليون دينار.

وقد عاد للانخفاض مرة أخرى فى عام 2013 إلى 15199.0 مليون دينار نتيجة إغلاق الموانئ النفطية فى منطقة الهلال النفطي والإضرابات التي شهدتها بعض حقول النفط، وموانئه الرئيسية كعرض من أعراض الصراع القائم في ليبيا، وهو الأمر الذي انعكس في أوضاع الحساب الجارى وميزان المدفوعات الكلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

#### رابعاً: آثار أخرى للصراع

هناك آثار اقتصادية أخرى لم تتوفر عنها بيانات رسمية موثقة حتى الآن عن الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع في ليبيا، ولا مجال لنفصيلها في هذا التقرير. فقد توقفت عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطال الدمار - إما بشكل جزئي، أو كلى - البنية التحتية في قطاعات النفط ورأس المال الاجتماعي والإنتاجي، مثل حقول النفط وموانئه وخزاناته، والمطارات (مطار طرابلس، ومطار بنينه في بنغازي)، والموانئ (ميناء بنغازي مثلاً)، والطرق، وأبراج الكهرباء ومحطاتها، وأصبحت العديد من المنشآت الصناعية والزراعية والمساكن والمرافق الصحية والمؤسسات التعليمية خارج الخدمة مؤقتاً، أو بشكل نهائي (خاصة مصانع ومساكن ومستشفيات ومدارس مدينة بنغازي وجامعتها). وهو ما يرتب تكاليف ضخمة تحتاج إلى رصد مبالغ مالية كبيرة تقدر بالمليارات لتجلوز هذه الآثار.

يضاف إلى ذلك خروج العمالة الوافدة وما يمكن أن ينجم عنه من انخفاض في مستوى ومعدل نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، باعتبار هذه العمالة عنصراً أساسياً في نمو هذه الأنشطة واستمرارها، وهو ما اقترن



مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية

Al-Ahram Center for Social and Historical Studies



مطبوع التجاريه - قليوب - مصر